



تقرير  
اللجنة المختصة  
المعنية بالمؤتمر العالمي  
لنزع السلاح

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون  
الملحق رقم ٢٨ (A/10028)

الأمم المتحدة



# تقرير اللجنة المختصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون  
الملحق رقم ٢٨ (A/10028)

الأمم المتحدة  
نيويورك، ١٩٧٥

### ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .  
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق  
الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	١ - ٩	مقدمة .....
٢	١٠ - ٣٦	أولا - آراء الدول في أهداف مؤتمر عالمي لمنع السلاح .....
٥	٣٧ - ٣٩	ثانيا - تعليقات الدول على النواحي الأخرى لمؤتمر عالمي لمنع السلاح
٦	٤٠ - ٤٤	ثالثا - النتائج .....
٦	٤٥	رابعا - توصية .....
٧		مرفق - تعليقات الدول على الأهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لمنع السلاح وما يتصل بها من أمور .....

## مقدمة

١ - دعت الجمعية ، في قرارها ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) ، جميع الدول الى موافاة الامين العام بملاحظاتهما عن الاهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح في ضوء الآراء والمقترحات المجمعة في الجزء الثاني من الموجز المرفق بتقرير اللجنة المخصصة\* المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح عن سنة ١٩٧٤ (١) .

٢ - وقررت الجمعية العامة ، في نفس القرار ، أن تقوم اللجنة المخصصة ، وفقا للاجراء المقرر في قرار الجمعية العامة ٣١٨٣ ( د - ٢٨ ) باستئناف أعمالها ، وأن تعطي ، في أدائها المهمة الموكولة اليها ، أولوية للمهمتين التاليتين : ( أ ) اعداد تقرير تحليلي ، على أساس اتفاق الرأي ، يتضمن جميع النتائج والتوصيات التي ترى أن لها صلة بالموضوع ، وذلك فيما يتعلق بالملاحظات الواردة عملا بالفقرة الاولى من القرار ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) ؛ و ( ب ) أن تكون على صلة وثيقة بممثلي الدول الحائزة للأسلحة لتبقى على علم بكل ما قد يستجد من تغيير في مواقف كل من هذه الدول .

٣ - وعقدت اللجنة ١٢ جلسة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١ نيسان /ابريل الى ٢٧ آب /أغسطس ١٩٧٥ .

٤ - وبقي أعضاء المكتب المنتخبون للجنة دون تغيير كالآتي :

الرئيس :	السيد فريدون هويدا	( إيران )
نواب الرئيس :	السيد خافيير بيريس دي كويليار	( بيرو )
	السيد زجيسلاف لودفيد جاك ( ٢ )	( بولندا )
	السيد باتريس ميكا ناغو	( بوروندي )
المقرر :	السيد أنطونيو الياس	( اسبانيا )

٥ - وبالإضافة الى الدول المؤلفة منها اللجنة المخصصة بموجب الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣١٨٣ ( د - ٢٨ ) ، شارك في أعمال اللجنة كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

\* اعتمدت عبارة " اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح " ترجمة للصيغة الانجليزية " Ad Hoc Committee on the World Disarmament Conference " تميزا لها عن اللجنة المسماة بالانجليزية " Special Committee on The World Disarmament Conference " والمترجمة هنا باسم " اللجنة الخاصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح " .

( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٨

( A/9628 ) .

( ٢ ) بدلا من يوجينيد زكولاغا .

السوفياتية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وذلك بحكم الفقرة ٣ من ذلك القرار . كما ظلت الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، بموجب الفقرة ذاتها ، على اتصال باللجنة المخصصة عن طريق رئيسها .

٦ - وحضرت جمهورية ألمانيا الاتحادية والكرسي الرسولي وكوبا جلسات اللجنة كمراقبين .

٧ - وواصل الفريق العامل المنشأ في ١٩٧٤ عمله ، وعقد ١٦ جلسة في المدة من ٤ حزيران/يونيه الى ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٥ ( ٣ ) .

٨ - وكان أمام اللجنة المخصصة الردود الواردة من الدول عملاً بالفقرة ١ من القرار ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) ( أنظر الوثائق A/AC.167/1/Add.1 و A/AC.167/1/Add.3/Corr.1 ( باللغتين الانجليزية والروسية فقط ) A/10068 ، و A/10069 ، و A/10083 ، و A/10090 ، و A/10098 ) ، كما كان أمامها تقرير اللجنة المخصصة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ( A/9628 ) والذي ارفقت به الآراء التفصيلية التي أبدتها الدول بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

٩ - وركزت اللجنة ، في تنفيذ المهمة الموكولة اليها ، بصورة رئيسية على استعراض الملاحظات التي أبدتها الدول في شأن الاهداف الرئيسية التي يجب أن يعنى بها مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، مع بقائها ، في الوقت ذاته ، على اتصال بممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية . ولقد اتضح للجنة المخصصة ، نتيجة لهذا الاستعراض وهذا الاتصال ، انه على الرغم من أن عقد مؤتمر لنزع السلاح في الوقت المناسب لذلك مع الاعداد له اعداد ملائمة ، واشترك جميع الدول فيه ، وبالأخص الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ما زال يحظى بتأييد أغلبية كبيرة ، فقد اختلفت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالنسبة من حيث التركيز على بعض نواحي المؤتمر . هذا ، ولا يزال هناك اختلاف أساسي في وجهات النظر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية حول العديد من نواحي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

### أولا - آراء الدول في أهداف مؤتمر عالمي لنزع السلاح

١٠ - يبرز الاستعراض العام للتعليقات الواردة من الحكومات على الاهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، أن أهداف المؤتمر يمكن أن تكون اما ذات صبغة عامة وذلك بهدف تمهيد السبيل لاهراز تقدم في مجال نزع السلاح ، واما متعلقة بتدابير ملموسة لنزع السلاح .

١١ - وتتضمن الفقرات التالية الآراء التي أبدتها الحكومات ، منفردة أو مجتمعة ، وذلك في صياغة ملخصة وعامة ، ودون الإشارة بالضرورة الى ترتيب هذه الآراء من حيث الأولوية ، أو الى توفر اتفاق من جانب الحكومات عليها ؛

١٢ - ان هدف المؤتمر العالمي لنزع السلاح يجب أن يكون اتخاذ القرارات اللازمة لتزويد الامم

---

( ٣ ) لمعرفة تكوين الفريق العامل ، أنظر تقرير اللجنة الخاصة عن سنة ١٩٧٤

( A/9628 ، الفقرة ٩ ) .

المتحدة بنظام فعال لنزع السلاح . ومن أجل تحقيق ذلك مع احراز تقدم ملموس ، سيكون من الضروري تعزيز المبادئ ، واستعراض المبادئ التوجيهية ، وتطوير الاجراءات واستكمال الجهاز الدولي الذي يعالج مسائل نزع السلاح .

١٣- ويمكن للمؤتمر الدولي لنزع السلاح أن يدرس ويقيم النتائج السابق تحقيقها في مجال نزع السلاح ، وأيضا أهمية وتنفيذ الاتفاقات الدولية المعقودة بشأن تدابير جزئية لنزع السلاح من حيث اسهام تلك التدابير في نزع السلاح نزعا عاما وكاملا .

١٤- كذلك يمكن للمؤتمر الدولي لنزع السلاح استعراض نظر المجتمع الدولي الى ضخامة وخطورة سباق التسلح ، والمساعدة على اطلاع الشعوب اطلاقا كاملا على ما لهذا السباق من نتائج ، وعلى الحالة الراهنة لمنع التسلح .

١٥- ويستطيع المؤتمر الدولي لنزع السلاح مساعدة الدول على تحديد أكثر نواحي مسائل نزع السلاح الحاحا ، وعلى الاتفاق بشأنها ، كما يستطيع ابراز الوسائل والطرق العملية والحائزة على قبول وموافقة الاطراف المعنية ، والخاصة بتحديد وانهاء سباق التسلح .

١٦- ويستطيع المؤتمر أيضا أن يصوغ توصيات بناءة بشأن النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمفاوضات نزع السلاح ، مع وضع الأولويات والمبادئ والتوجيهات الملائمة للجهود التي تبذل في المستقبل لنزع السلاح ، وذلك كله بغية تحقيق الهدف النهائي - هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

١٧- كما يمكن للمؤتمر أن يسهل تنسيق تدابير نزع السلاح المحددة السابق اقرارها ، أو التي ما زالت قيد البحث في عدد من الندوات العالمية .

١٨- ويمكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يعطي زخما جديدا للمفاوضات المتعددة الاطراف في مجال نزع السلاح ، وأن يساهم في تحقيق شمولية الجهود المبذولة لنزع السلاح وتعزيز فعاليتها .

١٩- ويمكن للمؤتمر أيضا المساعدة على تخفيف حدة التوتر الدولي ومخاطر المجابهة المسلحة ، وتوليد زخم يحث على تسوية الصراعات الدولية الجارية وعلى تصفية بؤر الحرب الحالية ، وبذلك يساهم في تحقيق السلم والامن الدوليين الراسخين المنيحين .

٢٠- ويمكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يجمع بين دول العالم كافة ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول التي تمتلك قوة عسكرية هامة ، بهدف تناول مسألة نزع السلاح على مستوى عالمي .

٢١- ويمكن النظر الى المؤتمر على انه ندوة تستطيع فيها دول العالم كافة ، على قدم المساواة ، أن تعرب عن آرائها بشأن مسائل نزع السلاح من جميع نواحيها ، وأن توازن بين هذه الآراء .

٢٢- ويمكن للمؤتمر الدولي لنزع السلاح أن يكون أيضا حافزا لجهود تعاوني يرمي الى تشجيع الهدف المستحسن ، هدف علانية الدبلوماسية المتعلقة بمسائل نزع السلاح .

٢٣- ويجب على المؤتمر أن يسعى الى توفير الفعالية لهيئة المفاوضة ، مع تسهيل اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول المتقدمة عسكريا في أعمالها ، وعليه ، تحقيقا لهذا الهدف ، العمل على تعديل عمليات الهيئة بحيث تتفق مع مبدأ تساوى الدول في السيادة .

٢٤- تدعو الحاجة الى عقد ندوة جديدة وعالمية من شأنها أن تحقق الفعالية لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف وأن تشرى معنى ومضمون عقد نزع السلاح . ويمكن أن يفي المؤتمر - العالمي لنزع السلاح بالحاجة الى هذه الندوة دون تكرار أنشطة هيئات المفاوضة القائمة . فالواقع ان المؤتمر ، الذى يمكن أن يتحول الى هيئة دائمة تجتمع دوريا كل ثلاث أو أربع سنوات ، يستطيع منطقيا أن يكمل العمل السابق انجازا في مجال نزع السلاح ، كما أن من شأن الافكار والمبادئ التي تنبثق عن المؤتمر العالمي لنزع السلاح أن يدعم مقدرة هيئات المفاوضة القائمة على التوصل الى اتفاقات ملموسة .

٢٥- ويستطيع المؤتمر أن ينمي امكانيات قيام الامم المتحدة بتدابير فعالة في مجال نزع السلاح البالغ الاهمية .

٢٦- ويجب أن يكون دور المؤتمر انتشال الجهود المبذولة لنزع السلاح من الحفرة التي تدرت فيها خلال السنوات الاخيرة ، سواء من ناحية أهدافها او الاجراءات التي ظلت متبعة . كما يجب أن يكون هدف المؤتمر ، الذى ينبغي أن تشترك فيه الدول العسكرية الكبرى ولا سيما الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ، أن يجد في العمل على نزع السلاح العام الكامل على مراحل متوازنة ، وفي ظل رقابة دولية فعالة ، مع شمول ذلك للأسلحة النووية والأسلحة التقليدية على حد سواء ، وهي مهمة تتطلب وضع اجراءات جديدة للتفاوض .

٢٧- ومن شأن مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يساهم في تحقيق قبول المعاهدات المتممة لندوة الاطراف السابق عقدها في مجال نزع السلاح ، او الانضمام اليها على نطاق عالمي ، كما يمكنه دراسة وقرار التدابير الرامية الى انفاذ الاتفاقات والاتفاقيات الدولية الحالية الخاصة بالحد من سباق التسلح ، والى انفاذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن النواحي الهامة لنزع السلاح .

٢٨- ومن أهم المهام التي يجب أن يضطلع بها مؤتمر دولي لنزع السلاح أن يقوم بدراسة جميع الوسائل والطرق التي من شأنها أن تحقق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

٢٩- ولهذا الغرض ، يجب أن يكون الهدف الرئيسي للمؤتمر هو رسم برنامج منسق لنزع السلاح الكامل ، بما في ذلك الدعوة الى نبذ العودة الى التسلح سواء بالأسلحة النووية أو التقليدية ، والتوصل الى اتفاق عام بشأن التدابير العملية ، التدريبية والمشمولة بالضمانات الدولية الفعالة في ذات الوقت ، والرامية الى العمل على تخفيض ما تحتوى عليه ترسانات الأسلحة النووية والتقليدية الى أن يتم التوصل الى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . ويجب ، داخل هذا الاطار ، أن تؤخذ في الحسبان الصلات القائمة بين نزع السلاح النووى والتقليدى وبين نزع السلاح عالميا واقليميا .

٣٠- ويجب أن يكون للمؤتمر هدف واضح ، ألا وهو الحظر الكامل والتدبير التام للأسلحة النووية.

٣١- كما يمكن للمؤتمر أن يدرس الحيلولة دون الخطر المتزايد لانتشار الأسلحة النووية ، وجميع جوانب نزع السلاح النووي الأخرى ، بما في ذلك الجوانب التبعية المترتبة عليه ، ومن تلك الجوانب تحقيق حظر شامل على التجارب النووية ، وتحريم استخدام الأسلحة النووية ، وإيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية ، الخ . .

٣٢- ويمكن للمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يدرس ، في إطار مخطط لنزع السلاح العام الكامل ، مشاكل نزع السلاح الأخرى ، مثل العمل ، كخطوة أولى ، على تخفيض عدد القوات والأسلحة ، سواء أكانت نووية أو تقليدية ، وتخفيض الميزانيات العسكرية ، وإيجاد مناطق سلم ، وإلغاء القواعد العسكرية الموجودة في الأراضي الأجنبية ، وغير ذلك من التدابير العملية ذات الصلة العامة أو الإقليمية .

٣٣- ويمكن للمؤتمر كذلك أن يقوم بمناقشة أية مسألة محددة أخرى من شأن التوصل إلى حل مرضي لها المساعدة على إنهاء سباق التسلح ، وحث الدول على الحد من إنتاج الأنواع الحالية من الأسلحة ومن استحداث أنواع وأنماط جديدة من الأسلحة ، وإقناعها بالامتناع عن استخدام العلم والتكنولوجيا في زيادة استحداث وسائل التدبير .

٣٤- ويجب على مؤتمر عالمي لنزع التسلح أن يفرد مكانا بارزا لمسألة النتائج السلبية الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح بالنسبة للمجتمع العالمي ، ويشجع التوصل إلى نتائج أفضل بالنسبة للعلاقة المتبادلة القائمة بين نزع السلاح والانماء الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

٣٥- ويمكن للمؤتمر عالمي لنزع السلاح النظر في إعادة توزيع الأموال التي تتوفر من تدابير نزع السلاح الممكن اتخاذها ، وتوجيه هذه الأموال من جديد لتهيئة ظروف أفضل للانماء الاقتصادي والاجتماعي لصالح البشرية جمعاء .

٣٦- ويمكن للمؤتمر أن ينشط تحرير الموارد التي توجه الآن إلى التزود بالسلاح ، مما يعجل خطوات الانماء الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام ويهيئ ظروفًا أفضل للتعاون الاقتصادي العالمي ، ويتيح موارد إضافية للتعاون مع البلدان النامية وتقديم المساعدة لها .

### ثانيا - تعليقات الدول على النواحي الأخرى للمؤتمر عالمي لنزع السلاح

٣٧- عند القيام باستعراض التعليقات الواردة من الحكومات عملاً بالفقرة ١ من القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) ، أحاطت اللجنة المختصة علماً بالرأي الذي أعربت عنه عدة حكومات ، ومفاده أن أهداف المؤتمر العالمي لنزع السلاح إنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف التي يمكن أن ينعقد فيها ذلك المؤتمر .

- ٣٨- وأحاطت اللجنة المخصصة علماً كذلك بالتعليقات الواردة من عدد من الدول عملاً بالفقرة ١ من القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) بالنسبة لبعض النواحي الأخرى للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، مثل جدول أعمال المؤتمر ، والاعداد له على مراحل ، وتنظيم أعماله ، وتاريخ انعقاده ، الخ . .
- ٣٩- ولاحظت اللجنة المخصصة ، في هذا الصدد ، أن آراء الدول ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بالنسبة لهذه المواضيع لم تتغير . وقد أوجزت هذه الآراء في التقرير المقدم من اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين (A/9628) ، ويمكن الرجوع إلى التعليقات المفصلة حول هذه المسائل في مرفق الوثيقة المشار إليها أعلاه ، وفي مرفق التقرير الذي بين أيدينا .

### ثالثاً - النتائج

- ٤- لاحظت اللجنة المخصصة ، عند قيامها باستعراض التعليقات التي أبدتها الدول بشأن أهداف المؤتمر العالمي لنزع السلاح أنه اقترح لمثل هذا المؤتمر أهداف متنوعة تكلف المؤتمر بمهام شتى وبذلك تؤثر على نطاق المؤتمر .
- ٤١- ومن الآراء التي أبديت ، اقترح بعض الدول أن يكون هدف المؤتمر اتخاذ تدابير فعلية لنزع السلاح ، بينما كان تصور البعض الآخر لمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يكون ندوة يمكنها استعراض التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال ، واقترح مبادئ توجيهية واستعراض جهاز المفاوضات .
- ٤٢- وأحاطت اللجنة المخصصة برأي مفاده أن الشروط التي يمكن أن تنطبق على مؤتمر يهدف إلى اتخاذ تدابير فعلية لنزع السلاح قد لا تكون ، بالضرورة ، نفس الشروط التي تنطبق على مؤتمر قد يفكر في أهداف أقل شمولاً . كما أحاطت اللجنة المخصصة علماً ، في الوقت ذاته ، برأي يقول أنه لا يمكن أن يعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أو الشروع في الأعمال التحضيرية الخاصة به ما لم تتحقق الشروط الأساسية اللازمة .
- ٤٣- ولاحظت اللجنة المخصصة أن الأغلبية الساحقة من الدول ما زالت تعتقد أن المؤتمر العالمي لنزع السلاح يجب أن يكون عالمياً وأن يعد له اعداد ملائم ، بصرف النظر عن السهمة التي تناط به . كذلك رؤى ، بوجه خاص ، أن اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية في هذا المؤتمر هو من الأمور الجوهرية .
- ٤٤- ولقد كانت اللجنة المخصصة ، في ادائها السهمة الموكولة إليها بموجب الفقرة ٢ (ب) من القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) ، على اتصال وثيق بممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وقد اتضح للجنة المخصصة ، نتيجة لهذا الاتصال ، أن مواقف هذه الدول من جميع نواحي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح لم تتغير .

### رابعاً - توصية

- ٤٥- قد ترغب الجمعية العامة في النظر فيما إذا كان من المستصوب أن تقوم اللجنة المخصصة بمواصلة أعمالها بموجب ولاية مناسبة .

مرفق

تعليقات الدول على الأهداف الرئيسية  
لمؤتمر عالمي لنزع السلاح وما يتصل به من أمور

المحتويات

الصفحة

٩	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .....
١١	أسبانيا .....
١٥	المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) .....
١٥	أندونيسيا .....
١٥	ايران .....
١٧	ايطاليا .....
١٧	باكستان .....
١٨	بربادوس .....
١٨	بلجيكا .....
١٨	بلغاريا .....
٢١	بولندا .....
٢٤	بوليفيا .....
٢٧	بيرو .....
٢٨	تركيا .....
٢٨	تشيكوسلوفاكيا .....
٣٢	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .....
٣٤	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .....
٣٦	الجمهورية الديمقراطية الألمانية .....
٣٨	الدانمرك .....
٣٨	رومانيا .....
٤٠	الصين .....
٤١	العراق .....
٤٢	غواتيمالا .....
٤٣	غينيا .....
٤٤	فرنسا .....
٤٤	فنلندا .....

الصفحة

٤٥	..... فولتا العليا
٤٦	..... قطر
٤٦	..... كندا
٤٦	..... كوبا
٤٧	..... الكويت
٤٨	..... كينيا
٤٨	..... مدغشقر
٤٩	..... مصر
٥٠	..... المكسيك
٥٤	..... المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٥٥	..... منغوليا
٥٥	..... النرويج
٥٦	..... النمسا
٥٧	..... الهند
٥٨	..... هنغاريا
٦٠	..... هولندا
٦٠	..... الولايات المتحدة الأمريكية
٦١	..... اليابان
٦١	..... يوغوسلافيا
٦٢	..... اليونان

## اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[ الأصل : بالروسية ]

[ ٣١ آذار / مارس ١٩٧٥ ]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ (د-٢٩) بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ،  
تود بعثة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة أن تسترعي انتباه الأمين  
العام الى تعليقات الحكومة السوفياتية فيما يتعلق بمسألة الدعوة الى عقد المؤتمر العالمي لنزع  
السلاح .

١ - ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كما أكدت مرارا ، تؤيد باستمرار  
الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أسرع وقت ممكن ، ايمانا منها بأن عقد هـذا  
المؤتمر يمكن أن يسهم اسهاما كبيرا في حل مشكلة نزع السلاح .

وان التطورات الايجابية الجارية الآن في الموقف الدولي تجعل عقد مؤتمر عالمي لنزع  
السلاح أمرا ملحا . فلقد حان الوقت لاتخاذ خطوات جديدة واسعة ومتعددة الجوانب بهدف  
تقوية الاتجاه الملائم الذي برز في السنوات الأخيرة في أعقاب توقيع عدد من الاتفاقات الدولية  
الهامة التي تستهدف تحديد الكميات المخزونة من بعض أنواع معينة من الأسلحة أو تدوير هذه  
الأنواع من الأسلحة ، مما يقلل خطر نشوب حرب نووية . ومن هذه الاتفاقات : معاهدة عدم  
انتشار الأسلحة النووية ، واتفاقية تحريم وتدوير الأسلحة البكتريولوجية ، ومعاهدة حظر وضع  
أسلحة التدوير الشامل في قاع البحار والمحيطات ، والاتفاقات السوفياتية الأمريكية بشأن الحد  
من الأسلحة الاستراتيجية ومنع نشوب حرب نووية ، وغيرها . وانه لمن الأهمية بمكان أن يتم تطوير  
هذا الاتجاه وتعميقه واعطاؤه دفعا جديدا .

وتزداد هذه المسألة إلحاحا لأنه لم يتسنّ للعالم حتى الآن وضع حد لسباق التسلح  
هذا على الرغم من أن الجمعية العامة اتخذت في الدورة الثامنة والعشرين ، بناء على مبادرة  
من الاتحاد السوفياتي ، قرارا يدعو الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى تخفيض ميزانياتهم  
العسكرية بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الأموال الموفرة على هذا النحو في تقديم  
المساعدة للبلدان النامية . وقد أدى سباق التسلح الى اهدار كميات لا تحصى من الموارد  
البشرية والمادية التي حولت عن أغراض البناء السلمي . ولا شك في أن الاتفاق على تدابير  
لتحريم سباق التسلح سوف يحرر موارد ضخمة يمكن توجيهها الى حل العديد من المشاكل  
الاقتصادية والاجتماعية الملحة .

ويضر سباق التسلح اضرارا بالغيا بجميع الدول ، بما في ذلك الدول التي لا تشترك فيه  
مباشرة . ولذلك فان نزع السلاح أمر يهم جميع البلدان دون استثناء .

٢ - ان الجمعية العامة للأمم المتحدة أيدت باستمرار ، في جميع الدورات التي عقدتها منذ  
عام ١٩٧١ ، عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . كما دعت جميع المؤتمرات الدولية الهامة التي عقدتها

دول عدم الانحياز في كل من القاهرة وجورجتاون ولوساكا والجزائر ، الى عقد مثل هذا المؤتمر في موعد مبكر . كذلك أعربت منظمات دولية كثيرة عن تأييدها لفكرة عقد مؤتمر عالمي من هذا القبيل .

٣ - ينبغي أن يكون المؤتمر العالمي لنزع السلاح منبرا تستطيع جميع الدول ، على قدم المساواة ، أن تعرض من فوقه ، وتقارن ، وجهات نظرها بشأن مسائل نزع السلاح في جميع نواحيها ، سواء المتعلقة منها بأسلحة التدمير الشامل أو الأسلحة التقليدية أو القوات المسلحة . وأن تبادل الآراء بصورة شاملة في المؤتمر سوف يتيح فرصة لتوضيح مواقف جميع الدول من مختلف جوانب مشكلة نزع السلاح ، ويمكنها من توحيد قواها لتعيين أفضل الطرق والوسائل الفعالة لحلها . ولا شك في أن انجازات هذا المؤتمر سوف تسهم في تشجيع الدول على بذل جهود أكثر فعالية للاتفاق على تدابير في مجال نزع السلاح . كما أن هذه الانجازات ستساعد على معرفة الجوانب الأكثر إلحاحا والتي تتطلب حلا عاجلا في مسألة نزع السلاح ، وعلى تحديد الطرق والأساليب العملية المؤدية الى حصر نطاق سباق التسلح ثم وقفه .

٤ - ويرى الاتحاد السوفياتي أنه ينبغي على المؤتمر أن يولي مسألة نزع السلاح العام الكامل اهتماما بالغا . فقد كان هذا دائما هو الهدف الأساسي والنهائي من جميع المفاوضات التي جرت وتجري بخصوص نزع السلاح . ومن الضروري أيضا أن يتم داخل المؤتمر البحث عن وسائل جديدة لتحقيق تقدم نحو اتخاذ المزيد من التدابير لوقف سباق التسلح النووي ، وتحقيق نزع الأسلحة النووية ، مع تحريم الأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل وكذلك تقليل الأسلحة التقليدية .

ويمكن للمؤتمر أن يبحث - والاتحاد السوفياتي مستعد للاشتراك في ذلك - جميع المسائل التي يمكن أن يساعد حلها حلا ايجابيا على تخفيف حدة سباق التسلح ، أو أن يحفز الدول على التصرف بشيء من ضبط النفس ، في زيادة كمية الأنواع الموجودة من الأسلحة وتطوير أنواع جديدة منها ، أو أن يقنعها بالامتناع عن استخدام الانجازات العلمية لفرض تطوير وسائل الدمار .

٥ - ويدعي أن بحث جميع هذه المسائل داخل المؤتمر لا يعني أن تكون بديلة عن محادثات نزع السلاح التي أثبتت قيمتها ، وخاصة المحادثات الجارية في لجنة نزع السلاح . ومن بين أهداف المؤتمر الهامة اشراك كل الدول ذات الأهمية العسكرية في مفاوضات نزع السلاح .

ويؤكد الاتحاد السوفياتي مرة أخرى استعداد له للتعاون بنشاط مع جميع الدول ، سواء كان ذلك داخل اطار اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح أو خارجها ، في حل المشاكل المتعلقة بالتحضير الناجح لهذا المؤتمر وعقده في موعد مبكر . وقد آن الأوان لاستكمال الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر ، بما في ذلك وضع جدول الأعمال . ونظرا لما أنجزته اللجنة المخصصة من أعمال خلال السنتين الماضيتين ، فإن هناك ما يدعو الى الاعتقاد بإمكانية دعوة المؤتمر الى الانعقاد في المستقبل القريب .

لقد أصبح عقد مؤتمر عالمي ضرورة ملحة . وسيؤدي عقد هذا المؤتمر الى تدعيم وتوطيد الانفراج العالمي الحالي وجعله غير قابل للزوال ، مع تدعيمه بانفراج في المجال العسكري . ( A/10068 )

أسبانيا

[ الاصل : بالاسبانية ]

[ ١٤ آذار / مارس ١٩٧٥ ]

١ - يدعو القرار ٣٢٦٠ (د-٢٩) جميع الدول الى موافاة الأمين العام ، قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، بملاحظاتهما عن الأهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح في ضوء الآراء والمقترحات المجمعة في الجزء الثاني من الموجز المرفق بتقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح .

وتود حكومة أسبانيا تقديم ملاحظاتها متبعة النهج المبين في ذلك القرار . بيد أنها تعتقد ان من الصعب الفصل بين النظر في الاهداف والنظر في الاسباب التي قد مت لتأييد عقد المؤتمر ومعارضته معا ، وان النظر في كلا الأمرين يتصل بدوره بمسألة الشروط الضرورية لعقد المؤتمر .

٢ - وفي الجزء الثالث من تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين (A/9628) تحت عنوان " دراسة الآراء والاقتراحات التي أبدتها الحكومات " ، ملخصات في فقرات مستقلة لوجهات النظر حول عقد المؤتمر العالمي وشروطه واهدافه وجوانبه التنظيمية . ومن السهل أن نرى أن وجهات النظر حول فئات الأسئلة المختلفة تتصل اتصالا وثيقا وتتماثل أحيانا . كما استرعى الانتباه الى هذه الحقيقة أثناء المناقشات مما شكل واحدة من الصعوبات التقنية التي كان على اللجنة ان تتغلب عليها كي تستطيع ترتيب امر دراستها للآراء الواردة تنفيذ القرار ٣١٨٣ (د-٢٨) .

٣ - وتدور الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة حول الاقتراحات التي ابدتها الحكومات بشأن الاهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ( والمقدمة قبل ٥ آب/أغسطس ١٩٧٤ ) . وعليه ، فان ذلك الملخص للأهداف التي اقترحتها الحكومات ، بالاضافة الى الملخص الاكثر تفصيلا الوارد في الجزء الثاني من مرفق التقرير ، هما العنصران الاساسيان اللذان ينبغي اخذهما بعين الاعتبار لدى تقديم مزيد من الملاحظات الى اللجنة المخصصة كيما تدرسها في ١٩٧٥ بموجب أحكام القرار ٣٢٦٠ (د-٢٩) وذلك قبل أن تقدم تقريرها التحليلي واستنتاجاتها وتوصياتها الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

٤ - وتقدم الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة ملخصا في تسع فقرات فرعية للأهداف التي اقترحتها الحكومات . ولا يتبع التعداد نظاما منطقيا دقيقا ، وعليه فان من الانسب ايراد الاهداف بترتيب مختلف ، مع المحافظة على المحتويات ، وذلك كي يكون بالا مكان تحليلها بيسر أكثر . وفيما يلي أحد نظم الترتيب المنطقية الممكنة :

تقييم النتائج التي تحققت في مجال مفاوضات واتفاقات نزع السلاح ( ح )

اتباع منهج عالمي في تناول مشكلة نزع السلاح والتماس الطرق والوسائل لحلها ( د )

تشجيع جهود نزع السلاح ووضع مبادئ توجيهية لتدابير عملية لنزع السلاح والاعداد للهدف النهائي - هدف لنزع السلاح العام الكامل (ج)

شجيب الاستمرار في سباق التسلح وتحديد خط للعمل من أجل عكسه (ط)

مساعدة الدول في الاتفاق على الحج نواحي مشاكل نزع السلاح ومراقبة سباق التسلح (ب)

وضع توصيات بشأن النواحي المتعلقة بمشاكل نزع السلاح (هـ)

دراسة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للتسلح من جديد (و)

توفير الأموال من أجل الانماء (ز)

حظر وتدمير أسلحة التدمير الشامل (أ)

٥ - ويتبين من دراسة هذه الفئات التسع من الاهداف انه يمكن تصنيفها في ثلاث فئات تتميز بميزا جليا جدا : أولا - الاهداف التي تلعب دورا مساعدا فيما يتعلق بنزع السلاح (التقييم، وتشجيع الجهود ، ووضع المبادئ التوجيهية ، واسترعاء الانتباه الى الأخطار ، وتخطيط التدابير، ومساعدة الدول ؛ وبعبارة أخرى ، الاهداف الموضحة في الفقرات الفرعية (ح) و (د) و (ج) و (ط) و (ب) من الفقرة ١٨ من التقرير ) ؛ ثانيا - الاهداف التي ستكون مكملية لجهود نزع السلاح ( النواحي المتصلة بها ، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية ، وتوجيه الأموال الموقرة ؛ وبعبارة أخرى ، الاهداف المبينة في الفقرات الفرعية (هـ) و (و) و (ز) من الفقرة ١٨ من التقرير ) ؛ ثالثا - الاهداف ذات الطابع الموضوعي المتصلة مباشرة بنزع السلاح ( تدمير أسلحة التدمير الشامل والاعداد لنزع السلاح العام الكامل ؛ وبعبارة أخرى ، الاهداف الواردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ج) من الفقرة ١٨ من التقرير ) .

٦ - وفي المرحلة الجديدة المعلنة في القرار ٣٢٦٠ (د-٢٩) ، ينبغي أن تكون أهداف المؤتمر العالمي لنزع السلاح أكثر تحديدا ، ولا سيما منها ما يتصل بنزع السلاح في حد ذاتها - اتصالا جوهريا مباشرا . ولا بد أن تؤثر مناقشة مثل هذه الأهداف المحددة في المسائل التي لا تزال سببا في انقسام الدول بشأن موعد المؤتمر والشروط المسبقة لعقده ، وتلقي الضوء عليها .

وإذا تم التوصل الى اتفاق في الرأي على وجوب تحديد أهداف المؤتمر العالمي لنزع السلاح تحديدا واضحا وعلى تدابير عملية تدريجية لنزع السلاح ، مع توفر ضمانات كافية لكفالة عدم شعور أية دولة بأنها تعرض أمنها للخطر في الفترة الفاصلة بين الاعداد للمؤتمر واختتامه ، فعندئذ تستوفي الشروط التي لا تزال بعض الدول تتطلبها بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وتتبدد مخاوفها .

٧ - وإذا تأخذ حكومة اسبانيا في الحسبان ان المنطق المتأصل في عملية نزع السلاح والرأي الشائع يعطيان الأولوية لنزع السلاح النووي - رغم أن الهدف النهائي يجب أن يشمل كذلك نزع السلاح التقليدي - فانها ترى أن الترتيب الذي يجب أن تتخذ به التدابير ينبغي أن يكون كما يلي :

ألف - إيقاف الانتشار الافقي والعمودي للأسلحة النووية في آن واحد .

فان الترابط بين بعدى الانتشار هذين هو المبرر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية [ قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د-٢٢) ] بحيث ان المعاهدة لا تزال غير نافذة ، من حيث أغراضها الأساسية ، بسبب ما جرى ، بالضبط ، من محاولة تطبيقها على الانتشار الافقي وحده . أى تحديد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالفعل أو التي يمكنها حيازتها - مع اغفال الانتشار العمودي - أى ازدياد مستويات الأسلحة النووية القائمة - كأن البعد الأول وحده يقع في دائرة اختصاص المجتمع الدولي ، على حين أن البعد الأخير مقصور على الدول التي أعلنت حتى الآن انها حائزة للأسلحة النووية .

وعندما نرى أن بعدى الانتشار النووي مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما نكون قد اتخذنا خطوة هامة في سبيل التوصل الى اتفاق بشأن معاهدة عدم الانتشار . وقد اتخذت الجمعية العامة بالاجماع القرار ٣٢٦١ زاي ( د-٢٩ ) الذي صار التسليم في ديباجته برفقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تستخدم الاسلحة النووية ضدها . وفي الديباجة ذاتها أعلنت الجمعية العامة أنها تعتقد أن من الضروري النظر في طرق لتدعيم الضمانات ضد الهجوم النووي او التهديد به ، مما يعطي ثقة أكبر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ومن المهم في هذا الصدد انه قد أشارت دولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية الى أنهما تحبذان ضبط النفس في استخدام الاسلحة النووية بحيث لا تستخدمانها الا كرادع أو رد على هجوم على ارضهما .

باء - وفي نفس الوقت الذي تجرى فيه مراقبة الحظر الافقي والعمودي بواسطة توليفة من اعلانات الدول الحائزة للأسلحة النووية عن ضبط النفس ، والمفاوضات الثنائية - ولاسيما منها محادثات معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ( سالت ) ، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ينبغي القيام بمبادرات على المستوى المتعدد الاطراف ، أما عن طريق لجنة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (Disarmament Commission) أو عن طريق هيئة مناسبة أخرى ، وذلك لاقامة صلة بين الاتفاقات التي تم التوصل اليها في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية والأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المقبل لنزع السلاح .

جيم - وعندما تستوفى الشروط الآتية الذكر ، تكون قد ازيلت من السبيل المؤدي الى المؤتمر العالمي لنزع السلاح العقبات الرئيسية التي لا تزال قائمة حتى الآن ، وسيكون من الممكن عندئذ الانتقال بسرعة نسبيا الى انشاء هيئة تحضيرية لاعداد جدول أعمال مؤقت بالمواضيع المحددة التي ستعالج في المؤتمر ووضع الخطوط العريضة للنواحي الادارية والتنظيمية للمؤتمر .

وباختصار ، تعتقد حكومة أسبانيا ان على الأمم المتحدة ، في المرحلة الراهنة ، أن تركز على أن تخلق بطريقة محددة الشروط الضرورية للبدء في الاعداد لمؤتمر عالمي لنزع السلاح . فقد جرت حتى الآن مناقشة عامة للاستعدادات الضرورية ، والوقت المناسب لعقد المؤتمر وشروطه . فلا بد الآن من أن تحدد بالضبط الشروط المسبقة التي يجب ان تستوفى كيما يمكن الانتقال الى الاعداد الفعلي للمؤتمر ذاته .

وان الاعتبارات المعرب عنها أعلاه تصور تصويرا كافيا رأى حكومة أسبانيا في الشروط اللازمة للمرحلة الإعدادية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح . وفيما يتعلق بالأهداف ، التي يشير اليها القرار ٣٢٦٠ (د-٢٩) خاصة ، تكرر حكومة اسبانيا بياناتها السابقة ومؤداها انه ينبغي أن تكون الاهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح نبذ التسليح من جديد بوجه عام ، سواء بالأسلحة النووية أو التقليدية ، وتحقيق اتفاق عام بشأن التدابير العملية ، التدريبية والمدعومة بالضمانات الفعالة على السواء ، لتخفيض مستويات الأسلحة النووية والتقليدية حتى يتحقق نزع السلاح العام الكامل وتتحول المؤسسات العسكرية الى هيئات هائزة لأدنى حد من الأسلحة يلزم لصيانة النظام والأمن الدوليين تحت رقابة دولية فعالة . (A/AC.167/1)

ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٢١ ايار/مايو ١٩٧٥ ]

ان حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية مازالت تؤيد ، من حيث المبدأ ، عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، في وقت مناسب . الا انه يتعين ، في رأيها ، الاعداد للمؤتمر بعناية . ولما كان من المحتمل ان تكون تدابير نزع السلاح في مجال الاسلحة النووية واحدة من اهم المسائل فبي المؤتمر ، فانه لابد من ضمان اشتراك جميع الدول النووية في مرحلته التحضيرية بالفعل .

وقد وردت آراء حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في هذا الشأن بالفعل في تقرير اللجنة المخصصة ، المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ( A/9628 ) . ( A/AC.167/L.1/Add.1 ) .

اندونيسيا

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٦ حزيران/يونيو ١٩٧٥ ]

ان حكومة اندونيسيا مازالت تؤيد فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، معد له اعدادا جيدا ، في وقت مناسب ، ويكون باب الاشتراك فيه مفتوحا امام جميع الدول واندونيسيا على اقتناع بأن مثل هذا المؤتمر من شأنه ان يؤدي الى ظهور ادراك جديد اكثر عمقا للمسألة المتعددة الجوانب ، وان يدعم ، بصفة عامة ، قضية نزع السلاح . وقد وردت الخطوط العامة لآراء الحكومة الاندونيسية حول هذه المسألة بصورة اكثر تفصيلا في مذكرة شفوية A/AC.167/L.2/Add.6 ، مؤرخة في ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، وكذلك في تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ( A/9628 ) ، ومازالت الآراء المعرب عنها حينذاك صحيحة فيما يتعلق بالاهداف الرئيسية والتحضير للمؤتمر وجدول الاعمال ، ومالى ذلك .

الا ان من الضروري اعادة القول أنه بالرغم من ان نزع السلاح مسألة تهتم جميع الدول ، فان المسؤولية الرئيسية تقع على كاهل الدول النووية . ومن ثم ، يكون اشتراكها في التحضير للمؤتمر ، وفي المؤتمر نفسه ، من وجهة النظر هذه ، مسألة ضرورة ، حتى لو كان ذلك لمجرد أن الاتفاق والتعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من شأنه ان يضمن نجاح المؤتمر . وان اندونيسيا ، في هذا الصدد ، لتشارك في الفهم العام ان المؤتمر لن يكون من شأنه أن يؤدي الغرض المقصود منه الا اذا اشتركت فيه جميع البلدان المهمة عسكريا ، وعلى الاخص البلدان النووية ، وكبريات البلدان المنتجة للأسلحة ، وجمعها منطبق اساسي للمؤتمر معا في محفل مشترك . وسيكون من الاهداف الاساسية لمثل هذا المحفل الدولي أن من شأن اجراء تبادل واسع شامل للآراء أن يوضح الجوانب المختلفة لنزع السلاح ، ويحدد ، في الوقت نفسه ، طبيعة الجهود

المشتركة المطلوبة لتشجيع الاتفاق على تدابير محددة لنزع السلاح وبينما ينبغي إيلاء أولوية للنظر في نزع السلاح النووي ، فإنه ينبغي أيضا في نفس الوقت تناول مسألة نزع الأسلحة التقليدية ، في إطار الهدف النهائي ، وهو تحقيق نزع السلاح العام الكامل . وأخيرا ، فإن من شأن عمل المؤتمر أن يمكن الدول من تحديد تلك المسائل الملحة الأكثر ترددا في مناقشات نزع السلاح ، مثل الرقابة العالمية غير التمييزية على الأسلحة ، والعلاقة بين نفقات الدفاع والانماء ، ومالي ذلك ، ومن التوصل الى طرق ووسائل لحل تلك المسائل مقبولة على نحو متبادل .

وقد اقنعت الاحداث الاخيرة في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح الحكومة الاندونيسية بأن الحاجة الى عقد مؤتمر عالمي للسلاح ، دونما تأخير ، اكبر اليوم مما كانت عليه من قبل . وان الحكومة الاندونيسية لتجد ما يشجعها فيما ينتظر من انه سيتمكن بعد عدة سنوات من المناقشات بشأن مسألة عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح ، التوصل في النهاية الى اتفاق في الرأي في الدورة القادمة للجمعية العامة ، مما يؤدي الى وضع مقترحات من شأنها الحصول على تأييد عام واسع النطاق . ( A/AC.167/1/Add. 2 ) .

### ايران

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٢٤ آذار / مارس ١٩٧٥ ]

يتعين على أى دراسة للاهداف الممكنة لمؤتمر عالمي لنزع السلاح التسليم بأن المسألة برمتها متصلة اتصالا وثيقا بمسألة توقيت مثل هذا المؤتمر ، وكذلك بطبيعة عملية التحضير المفضية اليه . واننا نعتقد أنه ينبغي القيام بالاستعدادات التي سيضطلع بها بطريقة جامعة شاملة .

وتؤيد ايران تأييدا تاما فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، ان يمكن أن يؤدي مثل هذا المؤتمر ، اذا عقد في الوقت الملائم ، وكان الاشتراك فيه عالميا ، واعد له اعدادا كافيا ، الى نتائج مشرة في مجال نزع السلاح غير أن العمل بتهور ، وبدون ايلاء مايلزم من اهتمام للحقائق العملية التي تكتنف مسألة عقد مثل هذا المؤتمر ليس من شأنها الا ان تضر بتوقعات تحقيقه ، لنتيجة ناجحة ، فتعقيدات المسائل التي ينطوي عليها الموضوع تتطلب منا تبني منهج تدريجي دقيق . واحد المتطلبات الأولية التي لاغنى عنها لمثل هذا النهج المنظم هو الحصول على تأييد الدول الحائزة للأسلحة النووية ، واشتراكها الفعال ، الى جانب تأييد واشتراك الدول التي يحتمل أن تصبح نووية والدول ذات الاهمية العسكرية .

وينبغي ، فيما يتعلق بهدف المؤتمر ، تذكر أنه بينما ينبغي أن يظل نزع السلاح العام الكامل ، تحت رقابة دولية فعالة ، هو الغاية النهائية ، فإنه ينبغي أن يجاهد اي مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، أولا وقبل كل شيء ، من اجل تحقيق تدابير هامة لنزع السلاح النووي .

ولتحقيق هذا الغرض لابد ، اثناء مرحلة الاعداد ، من تركيز الاهتمام على طرق ووسائل ايقاف سباق التسلح النووي .

وعلى ذلك ، وحسب مفهومنا ، سيتعين ، لكي يتسنى التمهيد لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح بنجاح ، أن تزال بعض العقبات الحقيقية التي تسد السبيل امامه الان . وتبعاً لذلك ، لا يمكن ضمان استرشاد أى مؤتمر عالمي لنزع السلاح باهداف واقعية يمكن الاحتفاظ بها الا بالتخطيط والاعداد الحذرين الحكيمين . (A/AC.167/1)

### ايطاليا

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٢١ ايار/مايو ١٩٧٥ ]

ترى الحكومة الايطالية ان الهدف الاساسي لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ينبغي أن يكون السعي الى التوصل الى طرق لتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، تحت رقابة دولية فعالة .

والحكومة الايطالية مقتنعة بفائدة تدابير نزع السلاح الجزئي . الا ان مثل هذه التدابير لا يمكن أن تكون فعالة فعالية تامة ، أو أن تسفر عن نتائج دائمة ، الا اذا نفذت باعتبارها جزءاً من برنامج منسق لنزع السلاح التام . وينبغي ان تتضح ، في مثل هذا الاطار ، الصلات بين نزع السلاح النووى والتقليدى ، وبين نزع السلاح على الصعيدين العالمى والاقليمى .

وينبغي على المؤتمر ، في سعيه للوصول الى طرق لوضع برنامج لنزع السلاح ، ضمان الا يكون عمله تكراراً لانشطة الهيئات التي تدرس بالفعل وسائل نزع السلاح ، كما ينبغي عليه تجنب التورط في مناقشات ذات طابع عام ، يمكن ان تزيد ، من الاختلافات بين الآراء والمواقف المتباينة المطروحة بدلاً من ان تنقصها . واذا امكن تجنب مثل هذه الاخطار ، فانه يمكن للمؤتمر العالمى ليس فقط اعطاء دفعة جديدة لقضية نزع السلاح العام الكامل ، وانما ايضا تسهيل تنسيق ما أقر بالفعل من تدابير لنزع السلاح ، او مازال قيد المناقشة في عدد من المحافل الدولية .

ونظراً لما سبق من اسباب ، فان الحكومة الايطالية على اقتناع بأن المؤتمر يمكن أن ينجح اذا ما أعد له اعداداً مناسبة ، واذا ما عينت مقدماً المواضيع المحددة التي ستناقش فيه . ويبدو أن اشتراك الدول ذات الاهمية العسكرية ، وعلى الاخص تلك التي تملك مستودعات نووية ، في أعمال الاعداد وفي المؤتمر نفسه ، أمر لاغنى عنه ، لاي دراسة جدية واقعية لمسائل نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووى ( A/AC.167/1 /Add.1 ) .

### باكستان

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٥ ]

تؤيد باكستان مبدئياً فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في الوقت المناسب . وترى أن من شأن المؤتمر ، اذا عقد في ظروف ملائمة ، ان يتيح محفلاً مناسباً للحوار والمضي قدماً

بالجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح العالمي . ومن الضروري ، لضمان النتائج الايجابية ، ان تؤيد جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عقد المؤتمر . وترى حكومة باكستان ان قيام الدول التي لديها اكبر مستودعات الأسلحة بتخفيض مخزونات الأسلحة النووية والمصروفات على التسليح سيساعد في خلق جو من الثقة ، وهو الجو الضروري لنجاح المؤتمر . كما ترى حكومة باكستان انه اذا ما أريد للمؤتمر ان يكون منتجاً ، فلا بد من استحداث تدابير كفيلة بحماية الدول غير النووية من الخطر او الهجوم النووي (A/AC.167/1).

### بربادوس

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ]

تؤيد حكومة بربادوس فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ( A/AC.167/1/Add.4 ) .

### بلجيكا

[ الاصل : بالفرنسية ]

[ ٢٠ ايار / مايو ١٩٧٥ ]

أعربت حكومة بلجيكا عن آرائها بشأن هذه المسألة في مناسبات عديدة ، وهذه الآراء تنعكس في الوثيقة A/9628 من وثائق الدورة التاسعة والعشرين (A/AC.167/1/Add.4).

### بلغاريا

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٢ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ]

ان حكومة بلغاريا الشعبية قد ابدت في عدة مناسبات وجهات نظرها بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وان موقفها هذا ينبع من سياسة ثابتة في دعم جميع المبادرات والجهود التي تستهدف تحقيق اغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة بغية النضي في تعزيز السلم والامم الدوليين . وان اقتراح عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يسعى بصفة خاصة ليلوغ هذا الهدف .

أما وقد اصبح الانفراج في العلاقات الدولية هو الاتجاه السائد في الحياة الدولية خلال السنوات الاخيرة ، فان جهود الشعوب تتركز الان على توسيع هذا الاتجاه لكي يشمل جميع مناطق العالم . ولقد هيئت ظروف من شأنها تمكين الانفراج السياسي من التجسد في أمثلة ملموسة

في ميدان نزع السلاح ، وذلك بيد تنفيذ مختلف التدابير العملية التي تهدف الى نزع السلاح وتؤدي في النهاية الى نزع السلاح العام الكامل . وان الاتفاقات الدولية المعقودة في ميدان نزع السلاح ، كمعاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء (أ) ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (ب) ، ومعاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات (ج) ، ومعاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى (د) ، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البيكتريولوجية ( البيولوجية ) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة (هـ) ، وغيرها ، تشهد بأن مشاكل نزع السلاح ، رغم صعوبة طبيعتها ، أصبحت بندا ثابتا في المناقشات الجارية في المحافل الثنائية ومتعددة الاطراف ، داخل الامم المتحدة وخارجها . وان الاتفاقات الموقعة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية حول منع الحرب النووية والحد من الاسلحة الاستراتيجية (و) وغيرها ، هي مصدر أمل في امكانية وقف سباق التسلح .

وان حكومة بلغاريا الشعبية ترى أن التطورات الدولية الاخيرة جعلت من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في المستقبل القريب امرا مواتيا وملحا . وقد اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة في دوراتها السابقة بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي عددا من القرارات المرتبطة بهذه المسألة تجسد فيها تصميم ورغبة الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء .

ولقد اعلن عدد من المحافل والمنظمات الدولية الهامة ، مثل مؤتمرات دول عدم الانحياز ، ومجلس السلام العالمي ، ومجلس قوى السلام ( موسكو ١٩٧٣ ) ، عن التأييد الحاسم لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ويعطينا كل ذلك من الاسباب ما يجعلنا نعتقد بأن العمل السياسي التحضيري لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح قد وضعت مقوماته بالفعل .

وعهدت الجمعية العامة الى اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح بمهمة اعداد وتقديم تقرير تحليلي ، يتضمن ماتتوصل اليه من نتائج وتوصيات . ويوضح هذا القرار رغبة

( أ ) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٨٠ ، رقم ٦٩٦٤ ، الصفحة ٤٣ .

( ب ) قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ ( د - ٢٢ ) ، المرفق .

( ج ) قرار الجمعية العامة ٢٦٦٠ ( د - ٢٥ ) ، المرفق .

( د ) قرار الجمعية العامة ٢٢٢٢ ( د - ٢١ ) ، المرفق .

( هـ ) قرار الجمعية العامة ٢٨٢٦ ( د - ٢٦ ) ، المرفق .

( و ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٧

( ١٩٦٧/٤ ) ، المرفق الثاني ، الوثيقة ( CCD/439 ) ، المرفقان الاول والثاني .

الاجلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة في البدء بصورة عملية في التحضير للمؤتمر بغية عقده في وقت قريب . وتعد النتائج الايجابية التي تم التوصل اليها من خلال ما قامت به اللجنة المخصصة من اعمال خلال ١٩٧٤ نتائج مشجعة .

وحكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ، ان تؤكد اهمية هذا القرار ، تلاحظ كذلك ، مع الارتياح ، حقيقة ان ثلاث دول نووية من بين الدول النووية الخمس قد اشتركت في اللجنة المخصصة . ولا يمكن لاسهام تلك الدول في عمل اللجنة الا ان يلقي الترحيب من قبل جميع من يتمسك بقوة بقضية السلم ونزع السلاح . وتأمل حكومة بلغاريا الشعبية في قيام الدولتين النوويتين الاخريين ، اللتين يمثل رفضهما المشاركة في اعمال اللجنة المخصصة العقبة الرئيسية في سبيل التوصل الى تقدم مكر في التحضير للمؤتمر ، بالامثال لرغبة الرأي العام العالمي والانضمام الى صفوف البلدان الاخرى حتى يتسنى عقد المؤتمر في اسرع وقت ممكن .

وترى حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ان المهمة الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح سوف تكون مناقشة المشاكل المختلفة لنزع السلاح وبصفة رئيسية مشكلة نزع السلاح العام الكامل ، باشتراك جميع البلدان ، ومن بينها البلدان النووية . ومثل هذا المؤتمر سوف يؤدي الى تسهيل دراسة الامكانيات الحقيقية للتوصل الى نتائج فعالة ، كما يؤدي الى اماكن تركيز كل ماتتفق جميع الدول على بذله من جهود في هذا الميدان .

وينبغي ، دائما ، ان يكرس المؤتمر اهتمامه كذلك بالتدابير الجزئية المختلفة المتعلقة بالحد من سياق التسلح النووي والتقليدي على السواء وابقافه .

وسوف يساعد المؤتمر العالمي لنزع السلاح في تعريف الرأي العام العالمي ، على نحو أفضل ، بأخطار استمرار سياق التسلح . وسوف يساعد كذلك في تعبئة الرأي العام العالمي لاتخاذ التدابير السريعة على طريق نزع السلاح .

وتشعر حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية بالاقتناع الجازم بأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح سوف يكون حافزا آخر لجهود الشعوب في تحقيق نتائج ايجابية في ميدان نزع السلاح العام الكامل . ويمكن أن يصبح المؤتمر نقطة تحول في هذه الجهود . ولهذا السبب لا يمكن القبول بأى شروط مسبقة ، ان الهدف الفعلي لهذه الشروط هو احباط عقد المؤتمر .

وتعتقد حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية بأنه يتعين أن تشمل جميع البلدان في العالم ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، في أى مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وعلى اساس من المساواة ودونما اى تمييز على الاطلاق ، يمكن لجميع الدول ان تشترك في النظر في مسائل نزع السلاح ، ويمكن ان توحيد جهودها لاجاد الطرق اللازمة لتحقيق المزيد من التقدم في هذا الميدان من ميادين العلاقات الدولية ، وهو ميدان بالغ الحيوية بالنسبة لجميع الشعوب .

وسوف تواصل حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ، كما فعلت في الماضي ، بذل كل ما في وسعها للمساعدة في كفالة التقدم نحو نزع السلاح ونحو ايقاف سياق التسلح ، مقتنعة بأن ذلك هو الطريق الافضل لضمان السلم وخلق جو من الثقة والتعاون . وترى الحكومة البلغارية أن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تدبير مناسب وهام ويستهدف تحقيق هذه المقاصد النبيلة التي ينبغي أن تسترشد بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (A/1006) .

### بولندا

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٣١ آذار / مارس ١٩٧٥ ]

١ - تود حكومة جمهورية بولندا الشعبية بهذا ان تؤكد من جديد ، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) ، المؤرخ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، ومع الاشارة الى ردودها على المذكرتين الشفويتين المقدمتين من الامين العام في ٢ أيار / مايو ١٩٧٢ و ٢١ شباط / فبراير ١٩٧٤ والواردتين في الوثيقتين A/8817 و A/AC.167/L.2/Add.19 على التوالي ، تأييدها المنتظم لجميع الخطوات والمبادرات التي يمكن ان تساهم في تنفيذ الاغراض والمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الامن الدولي والسلم العالمي . وفي هذا الاطار ، تؤكد الحكومة البولندية بصورة قاطعة تأييدها الكامل لطلب عقد مؤتمر كهذا في الحال ، باشتراك جميع الدول .

٢ - وتبين هذه السنة بوجه ملائم جداً ، مناسبة عقد مؤتمر كهذا في موعد قريب . فسنة ١٩٧٥ توافق الذكرى الثلاثين للنصر على الفاشية ونهاية الحرب العالمية الثانية التي شنتها المانيا - للهتلرية ، والتي ذهب ضحيتها عشرات الملايين من البشر . ولقد كانت بولندا اول ضحية من ضحايا الهجوم المسلح النازي . وكان العدوان الذي شنته المانيا النازية على بولندا ايزاناً ببداية الحرب العالمية الثانية . فأودت الفاشية المجرمة بحياة ستة ملايين بولندي ، اى ٢٢ في المائة من مجموع السكان ؛ واطلفت ٤ في المائة من الثروة القومية لبولندا ؛ واعاققت الانمـاء الاجتماعي - الاقتصادي لأمم كثيرة عدة سنوات .

٣ - ولما كانت بولندا الشعبية تدرك التجارب المفجعة لشعبها هي ولغيرها من ضحايا الفاشية ، لم تكف أبداً ، خلال فترة الثلاثين سنة ، من وجودها في ظل النظام الاشتراكي ، عن بذل الجهود في سبيل تحديد وابقاف سباق التسلح وفي سبيل نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح العام الكامل ، وهي امور اصبحت عاملاً متما وهاماً في سياستها الخارجية . ومن الادلة التي تشهد بجهود بولندا المبدولة في ميدان نزع السلاح الدور الفعال الذي قامت به في عملية التفاوض بشأن عدد من الاتفاقات الهامة التي صيغت حتى الان داخل الامم المتحدة من جانب مؤتمر لجنة نزع السلاح وفي محافل اخرى للتفاوض . وتقف بولندا مستعدة لمواصلة اشتراكها الايجابي عادة في المحاولات الساعية الى اتخاذ تدابير محددة اخرى ، بما فيها التدابير الاقليمية ، لعلها بدفع قضية نزع السلاح العام الكامل الى الامام تساهم في نفس الوقت في ارساء دعائم الامن الدولي ، بما في ذلك أمن اوربا . وقد افصح في التعبير عن الامر الاخير السيد اوارد غيريك ، السكرتير الاول للجنة المركزية لحزب العمال المتحد البولندي ، الذي اعلن في خطابه في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ما يلي :

" ان وقف سباق التسلح ، والتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار التسلح ، والتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وصياغة الاتفاقات التي ستحظر استخدام

وانتاج مثل هذه الأسلحة وتشق الطريق لنزع السلاح العام الكامل ، كل ذلك تدابير تتصل اتصالا لا انفصام له بإرساء دعائم الأمن الدولي . وقد أُرست الخطوات المتخذة في هذه المجالات الحية في السنوات الأخيرة الأساس لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح قريبا ولا حراز التقدم في تنفيذ مقترحات هامة أخرى ، مثل تخفيض الميزانيات العسكرية ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، أو صياغة اتفاقية بشأن حظر الأعمال الرامية إلى التأثير في البيئة والمناخ لأغراض عسكرية ، كما اقترح الاتحاد السوفياتي في الدورة الحالية . وستواصل بولندا تقديم مساهمة بناءة لتحقيق جميع هذه المبادرات ” (A/PV.2264) .

٤ - وان تعرب بولندا عن ارتياحها للتطور الايجابي للحالة الدولية ، التي تتسم في الواقع بالتقدم المطرد لعملية الانفراج السياسي ، ولا سيما في العلاقات السوفياتية - الأمريكية الثنائية وفي قارة أوروبا ، فانها ترحب بوضي عميق بالدلائل الجديدة التي تزداد زخما في الحوار السوفياتي - الأمريكي ، بما في ذلك الجهود المبذولة في اطار معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ( سالت ) . ومن المعالم الرئيسية لذلك الحوار الاتفاقات الخطيرة مثل تلك المتعلقة بمنع الحرب النووية والحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، والاتفاقية المؤقتة حول تدابير معينة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، ومعاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية الجوفية ، وكذلك الاعلان المتعلق بإمكانية قيام الدولتين العظميين بمبادرات مشتركة فيما يتعلق باتخاذ تدابير جزئية أخرى في سبيل نزع السلاح .

٥ - وان العملية السائرة نحو الاختتام الناجح لأعمال مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبيين ، وهو مؤتمر كانت بولندا أول من دعا الى فكرة عقده من على منبر الأمم المتحدة قبل عقد من الزمن ، ومحادثات فيينا بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى ، وهي المحادثات الجارية - كما هو معلوم جيدا - على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للأطراف المعنية ، والمرحلة المتقدمة لمفاوضات نزع السلاح الجارية على صعد أخرى ، تدل في الوقت ذاته على تزايد في دور واشتراك جميع الدول ، بما فيها البلدان المتوسطة الحجم والصغيرة ، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية ومستوى نمائها الاقتصادي ، في حل مشاكل عصرنا الحيوية المتعلقة بالمجتمع الدولي ، ولا سيما المشاكل المتصلة بالأمن ونزع السلاح .

٦ - وقد تلقت بولندا بعين الرضا وأيدت تأييدا كاملا المبادرة السوفياتية الأخيرة فيما يتعلق بحظر الأعمال الرامية إلى التأثير في البيئة والمناخ لأغراض عسكرية وأغراض أخرى تتنافى مع صيانة الأمن الدولي ورفاهية الانسان وصحته . وقد ثبت أن مشروع الاتفاقية بشأن المسألة المدرجة في جدول أعمال الدورة التاسعة والحشرين للجمعية العامة وكذلك المبادرات السوفياتية المضطلع بها في دورات الجمعية العامة السابقة ، ولا سيما منها تلك المتعلقة بتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة ، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما هي برهان آخر على استعداد الاتحاد السوفياتي لتقصي امكانيات التفاوض بشأن المزيد من الاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح .

٧- وان تنطلق بولندا من افتراض أن كل دولة ، بصرف النظر عن حجمها أو درجة نموها ، تستطيع ، بل ينبغي ، أن تقدم مساهمتها في التماس أفضل حلول ممكنة في ميدان نزع السلاح ، بما يتفق مع الحالة الراهنة للشؤون الدولية ويصادف قبولاً في المرحلة الحالية ، وان توطيد عملية الانفراج السياسي وتعذر عكسها يحتمان مدها لتشمل الميدان العسكري ، فانها ترى أن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح قريباً من شأنه أن يكون أنسب خطوة تتخذ في سبيل تعزيز فعالية الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح وجعلها عالمية ، بل ان بولندا تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تخفيف عبء الأسلحة ، الذي يتوجب على شعوب العالم حمله ، قد أصبح أمراً لازماً اليوم ان لم نقل حتمية تاريخية . وان من شأن الانفراج عن المبالغ الهائلة التي تصرف الآن على التسليح ان يفتح خطى الانماء الاقتصادى والاجتماعى عامة ، ويخلق ظروفاً أفضل للتعاون الاقتصادى العالمى ، ويوفر كذلك مساعدة اضافية للبلدان النامية ، مسهماً بذلك في تنفيذ أغراض ومبادئ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٨- وان تأخذ بولندا علماً مع الارتياح بالتقدم الذى أحرزته اللجنة الخاصة في العام المنصرم واللجنة المخصصة في وقت أقرب ، فانها ترحب باشتراك ممثلي دول نووية اشتراكاً بناءً وفعالاً في أعمال اللجنة المخصصة . وتود بولندا أن تعتقد أن منطوق التطورات الدولية الايجابية سيحمل في وقت مناسب ، الدولتين النوويتين الأخريين على الاقتناع أخيراً بتغيير موقفيهما وتسجيل استعدادهما لتقديم مساهمتهما التي لاغنى عنها في الاعداد لمؤتمر لنزع السلاح كهذا وانجاحه . وان تأخذ الحكومة البولندية في الحسبان تطور الجو السياسى في العالم ، المواتى لعقد مؤتمر كهذا ، وكذلك التأييد الواسع النطاق الذى حظي به ذلك الطلب والذى تجلى مجدداً في قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ ( د-٢٩ ) المتخذ بالاجماع ، فانها على اقتناع بان ثمة ضرورة لانزعاج فيها لان تضطلع اللجنة المخصصة بأعمال تحضيرية محددة ، بما في ذلك صياغة جدول أعمال واجراءات مثل هذا المؤتمر . وتقف بولندا ، بوصفها عضواً في اللجنة الخاصة وحالياً في اللجنة المخصصة ، على استعداد لتساهم مساهمة فعالة في الجهود التي تبذلها اللجنة في سبيل مثل هذه الغايات .

٩- وفيما يتعلق بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ ( د-٢٩ ) ، الذى دعت فيه الجمعية جميع الدول الى موافاة الأمين العام بملاحظات على الأهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، تود الحكومة البولندية أن تشير مرة أخرى الى موقفها كما أعربت عنه للأمين العام ردودها السابقة على مذكراته الشفوية ، وكذلك في البيانات التي أدلى بها ممثلوها في الأمم المتحدة . وهذا الموقف ، الذى مازالت تقفه ، هو أن يكون الهدف الرئيسى لمؤتمر عالمي لنزع السلاح تشجيع الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح وذلك بوضع المبادئ التوجيهية والأولويات بغية تحقيق الهدف النهائى لنزع السلاح والعام الكامل . ولعل هذه الخاية ، ينبغي أن يسمى مثل هذا المؤتمر الى ضمان مناقشة كافة نواحي نزع السلاح التي تهم الدول ، في الميدانين النووى والتقليدى معاً ، على الصعيدين العالمى والاقليمى .

ومن الواضح وضوحاً كاملاً أنه يصعب ، لاسباب عملية ، أن ينتظر من مؤتمر كهذا ان يشرع في التفاوض بشأن تدابير محددة أو أن يحل محل هيئات المفاوضة القائمة ، أو يقوم ، في هذا

الصدد ، باصلاح الاجراءات والطريقة التي تتبعها مثل هذه الهيئات حاليا في مواصلة مفاوضاتها بشأن نزع السلاح . وينبغي أن يقوم مثل هذا المؤتمر ، الذي يجب أن تشترك فيه جميع الدول ، باستعراض عام للحالة الراهنة لمفاوضات نزع السلاح . واذ قام مثل هذا المؤتمر بوضع توصيات على هذا الأساس ، بشأن النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمفاوضات نزع السلاح ، وتحديد الأولويات والمبادئ والتوجيهات المناسبة للجهود المبذولة لنزع السلاح فإن ذلك سيكون بمثابة نجاح كبير له ، من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تيسير المفاوضات الموضوعية الجارية الآن في هيئات ، مثل لجنة نزع السلاح في جنيف والتعجيل فيها .

١٠ - وان بولندا على اقتناع راسخ بأن التنفيذ الناجح لأهداف ومقاصد مؤتمر عالمي لنزع السلاح على نحو ما ارتأينا أن يشكل خطوة هامة في سبيل توطيد وترسيخ الانفراج السياسي وان يكون بمثابة امتداد الانفراج عمليا الى الميدان العسكري (A/AC.167/1) .

### بوليفيا

[ الاصل : بالاسبانية ]

[ ٦ حزيران / يونيه ١٩٧٥ ]

عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ (د - ٢٩) بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، ومراعاة للدوافع النبيلة للدول التي تؤيد مثل هذا المؤتمر ، ترى حكومتي أن توجه عنايتكم الى بعض الاعتبارات المؤيدة لهذه المبادرة ، حيث أن من شأنها ايجاد محفل عالمي ذي تأثير بالغ لا قرار السلم .

وبوليفيا بلد له تقليد ثابت من العمل في خدمة المثل السلمية ، ولهذا السبب ، فإنها قد أيدت في كل مناسبة السعي وراء حلول تستند الى التفهم والادراك ، سواء فيما يتعلق بالمشاكل الدولية أو تلك التي تؤثر على الشعوب الأخرى .

فاننا تركنا جانبا الشكوك الحتمية التي تساور من يحاولون قراءة ما بين السطور ، ويحكمون مسبقا على أن مثل هذه المشاريع والتي بهذا النطاق ، تكون وراءها دائما دوافع خفية ، ترى حكومتي ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح سيضع الى حد ما هذا الاهتمام الجاد والأساسي مرة أخرى موضع تقرير المجتمع الدولي . وفي السنوات الأخيرة ، كانت هذه المسألة ، وهي بطبيعتها مسألة دقيقة وذات اهتمام عام ، تكاد تكون محصورة في الاختصاص المقصور على لجنة نزع السلاح التي أنشئت بموجب القرارات ١٦٦٠ (د - ١٦) و ١٧٢٢ (د - ١٦) ، والتي زيد عدد اعضائها من ١٨ الى ٢٦ عند ما غير اسمها الى " مؤتمر لجنة نزع السلاح " . وكانت تقارير لجنة نزع السلاح تنظر في كل دورة من دورات الجمعية العامة وهي تغطي مشاكل معقدة مثل سباق التسلح النووي والتجارب النووية والنووية الحرارية ، واستخدام النابالم وغيره من الأسلحة المحرقة ، والأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ( البيولوجية ) ، وأحدث خطر يتمثل في تلويث البيئة أو الغلاف الجوي لأغراض عسكرية . ولا شك ، مع ذلك ، ان أية مشكلة لها هذا النطاق الواسع مثل تعزير السلم عن طريق نزع السلاح ، يجب ان يدرسها المجتمع الدولي بأسره ، وخاصة أن عصر المنازعات المحلية ذات المنطقة المحدودة أصبح ، على نحو متزايد ، في خبر كان .

ولم تفتقر عزيمة منظمنا في تصميمها على ازالة الاخطار التي تهدد صيانة السلم والكامنة في سباق التسلح . بيد ان هذا الجهد لم يكن جهدا موحدًا ، فقد اتسم بطابع اعتماد تدابير مستقلة في كل حالة على حدة حسبما تملي ضرورات الحالة الملحة . وتعتقد حكومتي بان المؤتمر العالمي لنزع السلاح يمكن ان يكون الندوة المناسبة للتفاوض بشأن اتفاقيات على مستوى عالمي تكون ملزمة لجميع شعوب العالم ، حيث انه لن يكون له الطابع الحصري كما هي الحال في مجلس الامن ، ولن يكون له طابع الاشتراك المحدود ، كما في حالة لجنة نزع السلاح المقتصرة على خمس اعضاء الامم المتحدة .

وبينما تدرك حكومتي ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح لن يستطيع ازالة الخلافات القائمة بين الدول الكبرى التي لها القدرة على اتخاذ القرارات وبين الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة ، وان ذلك قد يثير مجابهات سياسية لها نتائج سلبية على الانفراج السائد حاليا ، فان حكومتي تفضل ان تكون متفائلة وعلى ثقة من ان الفوائد الممكنة تفوق المخاطر ، وهي لهذا ترى وجوب عقد المؤتمر . وعلاوة على ذلك ، فقد اتخذت فعلا بعض الخطوات الايجابية جدا على الطريق الى نزع السلاح ، مثل معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتنقيحها الذي تم أخيرا ، وتقبل الرقابة الدولية على نزع السلاح العام الكامل ، وعلان النوايا السلمية الذي أدى الى اقرار العقد الحالي الذي أدى الى اعلان هذا العقد عقدا لنزع السلاح ، مع الارتباط الوثيق بعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

وتقتضي الاحداث الاخيرة ، التي يبدو وانها تلقت دفعة جديدة وقوية بتأثير تقدم العلم والتكنولوجيا ، اتباع نهج جديد نحو السلم ، يكون ، قدر ما أمكن ، خلوًا من الانفعال السياسي ؛ كما تقتضي اتخاذ عمل مشترك يرمي الى توضيح مشاكل الوقت الحاضر في مؤتمر خاص ينعقد عملا بمبادئ الميثاق ، ويستطيع ان يشارك فيه بحقوق متساوية جميع الدول الاعضاء في منظمنا .

وان حكومتي لتعتبر من المفيد للغاية اي محفل دولي تستطيع فيه الدول ان تعبر عن افكارها والاقتراحات المتعلقة بنزع السلاح ، وبالتالي تؤكد من جديد القرارات المعتمدة لهذا الغرض ، والتي لم تنفذ حتى الان على نحو واثق .

ان بوليفيا لم تضيع أية فرصة لتظهر تفانيها الراسخ من اجل السلم . وطوال تاريخها ، كانت تسود عزيمة ثابتة للسلم ، وكان تؤازرها التضحية بمصالح مقدسة كان يمكن ان يؤدي الدفاع عنها ، بالبلد الى تكبد نفقات باهظة بغية بناء ترسانات الحرب على حساب اغفال اهم حاجاته الملحة . وهكذا ، فان بوليفيا تستطيع ان تعلن بعزة مشروعة ان اكبر بند في ميزانيتها يخصص للتعليم .

وقد ايدنا ، مخلصين لدعوتنا الى السلم ، مشاريع القرارات التي تم النظر فيها في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة بعنوان "نزع السلاح العام الكامل" التي تشمل كل شيء يتعلق بصناعة وتخزين واستخدام الاسلحة ، التي ينبغي ، بسبب آثارها الخطيرة ، والقاسية ، والدمرة ليس فقط على بني البشر بل ايضا على البيئة ، ان يتم القضاء عليها نهائيا باعتبارها عوامل حاسمة في المنازعات الناشئة بين الشعوب .

والأمر الوحيد الذي يقلقنا هو أن الاعتبارات السياسية قد تحول هذا المؤتمر الى محفل ، لا يعمل الا على زيادة سوء النية وتعميق المظالم القائمة ، بدلا من السعي وراء الحلول العادلة ، والعملية التي تنشدها الانسانية . بيد أنه ، حتى لو حدث هذا ، ينبغي بذل محاولة لاتاحة فرصة جديدة للدول لتظهر نضوجها في مسألة ذات أهمية حاسمة من هذا النوع ، مثل سباق التسلح ، وتمثل في الواقع خطرا وشيكاً يهدد صيانة السلم ( A/AC.167/1/Add.2 ) .

بيرو

[الأصل : بالا سبانيّة ]

[ ٢٧ آب / أغسطس ١٩٧٥ ]

لقد كانت بيرو دائما ، وهي بلد مسالم عادة وفخور بما يبذله منذ وقت طويل من جهود ترمي الى تشجيع الوفاق والصداقة الدولية ، تحبذ النظر بصورة مناسبة في موضوع نزع السلاح باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق السلم والا من . ومن بين التدابير العديدة الأخرى التي تهدف الى تحقيق ذلك الهدف ، تستطيع بيرو أن تذكر مبادراتها الى حد بلدان الاندس على تحديد المصروفات على شراء الأسلحة وبالتالي تشجيع الانماء الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها ، مما افضى الى " اعلان اياكوشو " الرسمي الذي جرى التوقيع عليه في نهاية العام المنصرم والذي احيطت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة به علما . كما تستطيع بيرو أن تذكر اشتراكها الفعال في اعمال مؤتمر لجنة نزع السلاح ، الذي انضمت اليه مؤخرا ، وفي اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، التي انشأتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين .

وبالنظر الى ما تقدم ، وفي اطار المبادئ التوجيهية التي ارساها القرار ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) ، يسرني أن أنهي اليكم أن بيرو تحبذ عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشترك فيه جميع دول العالم ، ولا سيما منها الدول النووية ، ويعد له اعدادا كافيا .

وينبغي أن يكون الغرض من المؤتمر ، الذي يجب أن يعقد برعاية الأمم المتحدة ، النظر في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح عامة ، بما في ذلك التفاوض على اتفاقات محددة وبرايمها في المؤتمر ، وذلك دون تكرار ، أو التدخل في ، العمل الذي قد يكون جاريا بصورة مرضية في مكان آخر في مجال الاتفاقات المحددة .

فينبغي ان ان يكون مؤتمر من هذا القبيل بمثابة الهيئة العليا لمعالجة مسائل نزع السلاح ، تدعمها سلطة العالمية المعنوية والسياسية ، وتستطيع أن تجعل الهدف الأساسي لتحقيق نزع السلاح العام الكامل قابلا للتحقيق ، مسدية الارشاد للدول ، ومقيمة ما يحرز من التقدم والمنجزات في المسألة ، وميسرة انشاء الأجهزة اللازمة ، ومشجعة ، اخيرا ، ابرام الاتفاقات .

وينبغي على مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن ينظر على سبيل الأولوية في مشكلة نزع السلاح النووي ، مما ينطوي على ايقاف التجارب النووية في جميع البيئات وبالتالي القضاء التدريجي على مخزونات الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل ، ثم ينظر في موعد لاحق ، في مشكلة الأسلحة التقليدية .

وجدير بالملاحظة أن فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح انما صدرت اصلا عن البلدان غير المنحازة ، عاكسة الشعور العالمي الذي يحفز استمرار الجهود الرامية الى تحقيق نزع السلاح .

وبيرو ، التي تركز معظم المجهود الهائل الذي تبذله لمهمة الانماء ، تلاحظ بقلق التعميل المتزايد في سياق التسليح وتعتقد أن من شأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، الذي يضع

نصب عينيه الهدف العام المشار اليه أعلاه ، والذي ربما يمكن عقده دوريا ، أن يبيث ، اذا ما عقد في ظل الظروف التي سبق تلخيصها كذلك ، روحا جديدة في المفاوضات الجارية ، وينبه الرأي العام العالمي الى اخطار الحالة الراهنة ، ويركز النظر في النواحي الأساسية والاضافية لنزع السلاح ومناقشتها ، ويعزز ، بفضل ذلك كله ، سلم وأمن جميع الدول . (A/AC.167/1/Add.5)

### تركيبا

[الأصل : بالفرنسية]

[ ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥ ]

لقد وضعت آراء الحكومة التركية فيما يتعلق بعقد مثل هذا المؤتمر وأهدافه الرئيسية في تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ( A/9628 ) ، كما وضعت داخل اللجنة المخصصة . ومن حيث المبدأ ما تزال هذه الآراء كما هي دون تغيير .

ومع ذلك فان الوفد التركي ينتهز هذه الفرصة ليكرر أن الحكومة التركية تواصل تأييدها لفكرة عقد مثل هذا المؤتمر . وترى الحكومة التركية أن مثل هذا المؤتمر ، اذا أعد على نحو مناسب وانا اشتركت فيه منذ المرحلة التحضيرية فصاعدا جميع الدول ، ولا سيما منها الدول النووية الخمس ، الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، وكذلك الدول ذات الأهمية العسكرية ، يمكن أن يبدأ مرحلة جديدة في ميدان نزع السلاح العام الكامل .

وترى الحكومة التركية أنه يجب أن تضطلع اللجنة المخصصة المعنية بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح بعملها بعناية . وينبغي أن يكون هدف ذلك العمل هو انشاء أساس صلب من أجل انجاح المؤتمر لا مجرد عقده ، ان أن فشل مثل هذا المؤتمر لن يلحق الا الضرر بالانجازات المحرزة فعلا في ذلك الميدان .

وترى الحكومة التركية أنه ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي التماس طرق تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، بما في ذلك نزع السلاح النووي ، في ظل رقابة دولية شديدة ، مع أخذ حاجات كل بلد وكل منطقة بعين الاعتبار .

ومن الواضح أن عمل اللجنة المخصصة لا يمكن أن يكون له تأثير سلبي على المباحثات الأخرى التي ما تزال جارية بشأن مسألة نزع السلاح . (A/AC.167/1/Add.4)

### تشيكوسلوفاكيا

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ ]

دأبت حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في سياستها الخارجية على أن تكرر باستمرار قدرا كبيرا من الاهتمام لمسائل نزع السلاح كما تعتبر حل هذه المسائل أحد واجبات العصر الراهن الملحة .

واليوم ان نجد اتساع عملية الانفراج الدولي وازدياد الاستقرار في العالم يتعرضان للخطر في نفس الوقت بسبب تصاعد سباق التسلح تصاعدا آخر يستنزف قدرا ضخما من الموارد المالية والمادية والبشرية ويعرض البشرية لخطر وقوع حرب نووية حرارية مهلكة ، بدأ يتضح أن المخرج الممكن الوحيد انما هو تحقيق تقدم ملموس وملحوظ في مجال نزع السلاح . وتتهم هذه المسألة جميع دول العالم ويحق اذن أن نتوقع أن تشارك جميع دول العالم في حلها .

ومن شأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يتاح فيه الاشتراك لجميع الدول أن يكون محفلا مناسباً يتم فيه تنسيق وتنشيط ما لجميع قوى العالم المحبة للسلم من جهود ترمي الى تحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح . وان من شأن مؤتمر كهذا أن يمهّد الطريق أمام جميع الدول ولا سيما الدول النووية كيما تتمكن من الاشتراك في تنفيذ برنامج فعال لنزع السلاح .

وفي هذا العام سيحتفل العالم أجمع بالذكرى السنوية الثلاثين لانتها الحرب العالمية الثانية . وفي خلال ذلك الوقت نوقشت مسائل دولية هامة متعددة ، مسائل تهتم على وجه الخصوص جميع الدول ، مثل مسألة قانون البحار ومسائل سكان وغذاء العالم والبيئة الحياتية ، وما الى ذلك . بيد أن مشاكل نزع السلاح لم تعامل حتى الآن معاملة كهذه وان كانت جميع الدول بعامة قد عمدت في الواقع وطوال فترة زمنية طويلة الى التسليم بأهمية هذه المشاكل والحاحها . وهذا هو السبب الذي يحدو بحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الى الاعتقاد بأن الوقت قد حان للشروع في اتخاذ استعدادات محددة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وانه لمن الضروري أن نفتتح الحالة الراهنة الماثلة في التخفيف التدريجي لحدة التوترات الدولية وتنقية الجو السياسي في العالم وأن نضيف الى ذلك أيضا انفراجا في المجال العسكري . ويتضح على نحو لا لبس فيه من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ( A/9628 ) ، وهو ما تأكد في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، أن الغالبية الساحقة من الدول كافة تؤيد عقد مؤتمر كهذا في المستقبل القريب . وعلى هذا لا يمكن للمرء أن يوافق على الاعتراضات التي تقيد عقد المؤتمر بالوفاء بعدد من الشروط المسبقة الأمر الذي يعتبر بمثابة تأخير عقد المؤتمر الى أجل غير مسمى . وانه لملا أساس له بصورة خاصة الاقتراحات الداعية الى اتخاذ اجراءات تحضيرية مكثفة في مجالي الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، والتي تعرضر الهدف الطويل الأجل للمؤتمر على أنه الوسيلة والشرط اللازمين لعقد هذا المؤتمر . كما بيد وأنه ليس هناك أي مبرر للمخاوف من أن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح سيلحق الضرر بالهيئات القائمة حاليا والداخلية في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح . وعلى النقيض من ذلك ، يمكن أن يضم عمل تلك الهيئات على وجه مناسب الى عمل أي مؤتمر عالمي لنزع السلاح وأن يكون تكملة له . وان بإمكان هذه الهيئات أن تتناول مفاوضات الخبراء وتضع نصوص مختلف الاتفاقات وتضطلع بالمسائل التي لا يتمكن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، لعدم توفر الوقت ، من معالجتها . وسيكون من الممكن بهذا الافادة من الخبرة التي اكتسبها مؤتمر لجنة نزع السلاح في جنيف طوال سنوات عديدة خلال المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح الجزئي ، والتي اسفرت عن وضع العديد من الاتفاقات والمعاهدات الهامة التي تمثل أهم الخطوات التي تم حتى الآن اتخاذها في الطريق نحو نزع السلاح .

ومع أنه مما لا ريب فيه أن نزع السلاح يهم جميع الدول فان المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول النووية التي تملك تحت تصرفها امكانيات عسكرية حاسمة . ومن وجهة النظر هذه ، سيكون من

المرغوب فيه أن تشارك جميع الدول النووية في اجراء الاستعدادات للمؤتمر وأن تحضر ، كمسألة لا مناص منها ، المؤتمر نفسه ولولا لسبب الا لأن على المؤتمر ، وذلك ما تعتقد به الحكومة التشيكوسلوفاكية أن يناقش ، في المقام الأول ، مسائل تتصل بحظر كامل لجميع أنواع أسلحة التدمير الشامل . وان من شأن الوصول الى اتفاق وتعاون فيما بين الدول المسيطرة على هذه الأسلحة أن يضمن ، اذن ، نجاح عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

وتدرك حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن الايضاح والتصنيف والتوحيد المتبادل للمقاصد الرئيسية لذلك المؤتمر شرط مسبق ضروري ، لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وتلاحظ مع الارتياح ، في نفس الوقت ، أنه قد تم اعراز بعض التقدم في ذلك الصدد . ويتبين من المعلومات الواضحة المقدمة بشأن تلك المسألة في اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح (A/9628) أن آراء الحكومات حول تلك المسألة متفقة الى حد بعيد وأن هذه الآراء يكمل بعضها بعضاً ، وأنه ليس هناك من تناقضات جوهرية فيما بينها . ومع هذا ترى حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن من الضروري أن تشرح مرة أخرى وبتفصيل أكثر وأن توجز اقتراحاتها وتعليقاتها على الأهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح .

ان بإمكان مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحضره جميع الدول وعلى وجه الخصوص الدول النووية والبلدان التي تملك امكانيات عسكرية ضخمة أن تتقصى أساليب ووسائل حل مشاكل نزع السلاح على صعيد عالمي .

ان بإمكان المؤتمر أن يقيم ويؤيد الجهود العالمية النطاق الرامية الى نزع السلاح وأن يضع المبادئ والأولويات الأساسية لتحقيق المقصد الأساسي لجميع مفاوضات نزع السلاح ألا وهو نزع سلاح عام كامل تحت اشراف دولي فعال . ومما لا ريب فيه أن من شأن عمل المؤتمر أن يشجع على وحدة الهدف فيما بين الدول ، بوضع تدابير لنزع السلاح . وكذلك فإن من شأن عمل محفل واسع النطاق وهام أن يمكن الدول من أن تحدد أكثر جوانب مسألة نزع السلاح الحاحاً وأن تحقق في الواقع أساليب ووسائل مقبولة قبولا متبادلاً لحل تلك المسألة . وبإمكان جميع الدول دون استثناء أن تقوم ، على أساس المساواة ، بمناقشة المجموعة الواسعة من المسائل المتصلة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح . وستكون لدى هذه الدول امكانية الاعراب عن آرائها والوصول الى أكثر الوسائل والتدابير فعالية وتعديدا وفائدة لجميع الأطراف لحل مشكلة نزع السلاح .

ان بإمكان مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي الى مالسباق التسلح من أبعاد وأخطار وأن يضع أساليب وتدابير فعالة ومقبولة لجميع الأطراف للحد من سباق التسلح ووقفه .

وان بوسع مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يوجد حافزا نحو تسوية المنازعات الدولية الراهنة وتصفية بؤر الحرب ويسهم بذلك في تحقيق الهدف النهائي ألا وهو ضمان سلم ثابت منيع للبشرية جمعاء على تعاقب الأزمان .

وينبغي أن يكون الواجب الأهم للمؤتمر النظر في جميع الأساليب والوسائل لتحقيق نزع سلاح عام كامل .

وان على مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يدرس كامل مجموعة مسائل نزع السلاح المتعلقة بكل من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، والمتصلة في المقام الأول بجميع وسائل وأسلحة التدبير الشامل ، انطلاقاً من أن أعظم مخاوف البشرية جمعاء متسببة عن سباق التسلح النووي . وينبغي أن تعطي الأولوية الأولى في المؤتمر للمسائل المتصلة بكامل حظر وتدمير جميع المخزونات النووية التي يمكن استخدامها أن يسبب انحراراً يتعذر اصلاحها وأن يهدد وجود البشرية نفسها . ويمكن للمؤتمر العالمي لنزع السلاح بغية تحقيق ذلك الهدف ، أن يناقش المسائل المتعلقة بحظر اجراء التجارب النووية حظراً ينطبق على جميع الدول وعلى جميع البيئات وكذلك المتعلقة بالتدابير الجزئية الأخرى في مجال نزع السلاح النووي . وسيكون من المفيد للمؤتمر أن يواصل أيضاً بذل الجهود الرامية الى ابطاء ووقف سباق التسلح وتخفيف حدة التوتر الدولي ، منها على سبيل المثال مسائل ازالة جميع القواعد العسكرية من الأراضي الأجنبية ، وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة في المناطق المكشوفة بصفة خاصة ، وتخفيض الميزانيات العسكرية ولا سيما من جانب الدول الكبرى . وينبغي أن يركز المؤتمر اهتمامه على المسائل المتعلقة بكامل حظر وتدمير مخزونات جميع أنواع أسلحة التدبير الشامل ، الكيماوية منها وغير الكيماوية .

وان بوسع مؤتمر عالمي لنزع السلاح أيضاً أن يدرس النتائج التي تحققت في مجال نزع الأسلحة وأن يقيم أهمية تنفيذ الاتفاقات الدولية المعقودة فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح الجزئي من حيث اسهام هذه الاتفاقات في تحقيق نزع سلاح عام كامل .

وان بإمكان المؤتمر أن ينظر في المسائل المتعلقة بما لنزع السلاح من عواقب اقتصادية واجتماعية سلبية بالنسبة لجميع الدول وأن يثبت بهذا العلاقة المتبادلة بين نزع السلاح والانماء الاقتصادي ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية .

كما أن بإمكان مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يمهد لوضع وتعزيز المبادئ السياسية اللازمة لاجراز تقدم فعال في مفاوضات نزع السلاح . ويمكن للمؤتمر في نفس الوقت أن يخلق ظروفًا وقواعد عمل أساسها يصبح نزع السلاح التزاماً ليس أدنياً فحسب وانما التزاماً قانونياً دولياً ملزماً لجميع دول العالم . وترى حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن ظروفًا مواتية قد خلقت الآن للشروع في أقرب وقت في المستقبل في اجراء استعدادات محددة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح بعد مضي سنوات عديدة من المناقشة في هيئات الأمم المتحدة بشأن مسألة عقده . وينبغي لتحقيق هذا الغرض ، أن تحول اللجنة المخصصة ، المعنية ، بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، التي قامت بالفعل بعمل كثير وهام ذي طبيعة تمهيدية ، الى هيئة تحضيرية تقوم على الفور بمعالجة المسائل المتعلقة بعقد المؤتمر . وينبغي على اللجنة المخصصة تقديم توصيات في ذلك الصدد الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين . وتعتقد حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي يحتفل فيها بالذكرى الثلاثين للأمم المتحدة هي التي ينبغي أن تخلق الظروف لتحقيق نتائج ملموسة باجراء استعدادات محددة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

(A/AC.167/1)

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية ]

[ ٨ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ]

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي دأبت على الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أسرع وقت ممكن ، ترى أن من شأن عمليات التحسن في المناخ السياسي والتحول نحو الانفراج الذي حدث في العالم في السنوات الأخيرة ، أن يخلق ظروفًا مواتية للتقدم في حل مشاكل نزع السلاح وأن يجعل عقد هذا المؤتمر أمرًا ضروريًا وملحًا .

كما أن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، ان تلاحظ بارتياح ماتم تحقيقه في السنوات الأخيرة من الاتفاقات الدولية الهامة فيما يتعلق بالحد من سباق التسلح وانهاائه ، ومنها على وجه الخصوص الاتفاقات السوفياتية - الأمريكية بشأن منع وقوع حرب نووية ، والحد من الأسلحة الاستراتيجية وتدابير أخرى ، لتحديد مزيدا من التقدم في هذا الميدان وتنفيذ تدابير متعددة الأطراف جديدة وواسعة النطاق تهدف الى الحد من سباق التسلح والى تحقيق نزع السلاح .

ومن الأمور الأساسية بذل جهد مشترك لوقف سباق التسلح وتزايد الانفاق العسكري الذي يؤثر تأثيرا ضارا على معظم النواحي المتنوعة للحياة البشرية ، والذي يحوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، المتقدمة منها والنامية .

وكل ذلك يعيد الى مكان الصدارة مهمة تكملة الانفراج السياسي بالانفراج العسكري والبحث بالحاح عن حلول تؤدي الى الاسراع في الحد من سباق التسلح وانهاائه والى جهد أنشط تبذله جميع الدول لوضع تدابير فعالة في مجال نزع السلاح . والشئ الذي تقتضيه هذه المهمة بالضبط هو التعجيل بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يتم التحضير له على نحو مناسب . وتوضح موافقة الجمعية العامة بالاجماع على اتخاذ القرار ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) وبشكل مقنع ، أن دول العالم وشعوبه تؤيد اتخاذ تدابير حاسمة في مجال نزع السلاح وعقد هذا المؤتمر . كما يشهد على صحة هذه الحقيقة اتخاذ الجمعية العامة للقرارات ٢٨٣٣ ( د - ٢٦ ) ، ٢٩٣٠ ( د - ٢٧ ) ، ٣١٨٣ ( د - ٢٨ ) بشأن هذه المسألة .

وتحضر مسألة الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، بصورة متزايدة تأييدا عاما عموما وواسع النطاق في البلدان في كل قارة .

وفي رأى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، ينبغي على أى مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يتيح فرصة لجميع بلدان العالم دون استثناء ، وعلى أساس المساواة لتتطرق في مشاكل نزع السلاح من كل جوانبها لتعرب عن آرائها بشأن هذه المشاكل ، ولتتبع بالجهود المشتركة الطرق والوسائل الأكثر فعالية وبناء وقبولا لحل هذه المشاكل فيما يتعلق بالدمار الشامل وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية .

ولن يساعد هذا على تحديد أكثر المهام الحاحا في مجال نزع السلاح فحسب ، بل أيضا على وضع تدابير دولية متفق عليها في هذا الميدان بطريقة هادفة أكثر وعملية أكثر .

وبهذا الصدد ، ترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، أن يعطي المؤتمر العالمي لنزع السلاح أولوية للمشاكل ذات الصلة بتحقيق الهدف الرئيسي ، نزع السلاح العام الكامل .

وطبيعي ، أنه ينبغي على المؤتمر كذلك أن يعني بضمان احراز مزيد من التقدم في وضع تدابير معينة تهدف الى الحد من سباق التسلح وانهاؤه وتحقيق نزع السلاح .

ويمكن للمؤتمر أن يبحث ، من بين هذه التدابير ، وبصفة خاصة ، مسائل من نوع نـبـ استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وفي الوقت نفسه فرض حظر دائم على استخدام الأسلحة النووية ، وتعزيز النظام الدولي الذي يحكم عدم انتشار الأسلحة النووية ، الحظر الشامل في كل مكان ومن قبل جميع الدول على اجراء كل التجارب النووية ، وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم .

ويستطيع المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، بالطبع ، أن يناقش أيضا تدابير أخرى تهدف الى الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

وترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، في ضوء النتائج الملموسة للعمل الذي تـم أدائه فعلا ، وفي ضوء الحاج المشـكلة ، ضرورة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في المستقبل القريب .

وكما لوحظ في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإن اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح قد أنجزت فعلا عملا هاماً ومفيداً وتغلبت على عدد من العقبات التي أوجدها بشكل مصطنع المعارضون لنزع السلاح . كما أن اشتراك ثلاث من الدول النووية في أعمال اللجنة كان تطورا ايجابيا .

وقد عهد قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ (د - ٢٩) الى اللجنة المخصصة بالقيام بمهام جديدة فيما يتصل باجراء المزيد من النظر بدقة في المسائل المتصلة باعداد وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وهذه الحقيقة ، مع التأييد المتزايد للمؤتمر في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم ، يخلق ظروفاً مواتية لاتمام العمل التحضيري لعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح . كما أن ايجاد حل للمهمة الملحة — مهمة اعداد جدول أعمال للمؤتمر ، سيكون ، بصفة خاصة ، خطوة في هذا الاتجاه .

وتشير الاعتبارات العملية الى ضرورة استغلال الخبرة المرضية المكتسبة بالفعل في المفاوضات ، في البحث عن طرق جديدة لحل مشاكل نزع السلاح . وبالتالي ، لا ينبغي من أى ناحية من النواحي أن يحل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح محل أساليب ومحافل أثبتت أهميتها في مفاوضات نزع السلاح أو يلغىها . وبالعكس من ذلك ، فإن مؤتمرا مثل هذا سيكمل منطقيا العمل المنجز فعلا في مجال نزع السلاح ، وسيؤدي الى المزيد من التحسن في المحافل القائمة الخاصة بمفاوضات نزع السلاح ، ويعود جانب من السبب في ذلك الى كفالة اشتراك الدول ذات الأهمية العسكرية فيها .

وترغب جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مرة أخرى في أن تشدد على الأهمية الملحة للدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أسرع وقت ، ذلك لأن النجاح في عقد مؤتمر سيكون اسهاما كبيرا في مضاعفة عملية الانفراج واتساعها وفي جعلها أمرا يتعذر الرجوع فيه ، وفي تكملتها بالانفراج العسكري

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ستعمل بنشاط ، كما فعلت في الماضي ، من أجل الاسراع بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وهي تناشد جميع الدول أن تتعاون بشكل عملي في التحضير للمؤتمر والعمل على انجاح عقد ، . (A/AC.167/1)

## جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢ نيسان / أبريل ١٩٧٥]

لقد أيدت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ولا تزال تؤيد بنشاط فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح على وجه السرعة . وبناءً على هذا الموقف ، أيد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) الذي ينص على أن تقوم اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح بدراسة الأهداف الرئيسية للمؤتمر وعلى تقديم النتائج والتوصيات المبنية على تعليقات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

وتعتبر جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية هذا القرار تعبيراً عن رغبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الانجاز الناجح للأعمال التحضيرية بغية عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، على جناح السرعة .

وفيما يتعلق بأهداف المؤتمر ، ترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي أن يكون محفلاً تستطيع فيه جميع الدول دون استثناء وعلى قدم المساواة أن تعبر عن آرائها حول جميع نواحي مشاكل نزع السلاح وتقرن هذه الآراء ، وذلك فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل والأشكال التقليدية للأسلحة والقوات المسلحة على السواء .

وان من شأن تبادل عام وشامل للآراء خلال المؤتمر أن يوضح موقف جميع الدول من مختلف نواحي نزع السلاح ويتيح ، بفضل الجهود المتضافرة ، تحديد أفضل الطرق والوسائل لحل هذه المشكلة . ولا شك في أن من شأن ذلك أن يشجع الدول على إجراء محادثات أنجع بشأن نزع السلاح والقيام بأنشطة أفضل للاتفاق على تدابير محددة لنزع السلاح .

وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن أهم ما ينبغي أن يهدف إليه محفل دولي تمثيلي مثل المؤتمر العالمي لنزع السلاح هو أن يحدد وينظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق الهدف الرئيسي والنهائي لجميع تدابير نزع السلاح - نزع السلاح العام الكامل - الذي سيشكل ، كما أكدت عدة مقررات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أساساً موثقاً به لازالة خطر الحرب ازالة كاملة من حياة المجتمع الانساني ولضمان السلم والأمن الدوليين الدائمين . ولا شك في أن تحقيق هذا الهدف الهام من شأنه أن يسهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية جمعاء .

وبالطبع لا يستبعد ذلك امكانية النظر في المؤتمر في مسألة التدابير الجزئية المستقلة الرامية الى انهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، ان أنه يمكن تطبيق مثل هذه التدابير الجزئية على أسلحة التدمير الشامل والاشكال التقليدية للأسلحة على السواء .

وبما كان المؤتمر كذلك أن يدرس ويقر تدابير ترمي الى تنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات القائمة بشأن الحد من سباق التسلح وتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن " عدم استعمال

القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما " ، و " تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة ، واستخدام جزء من الأموال الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة للبلدان النامية " ، وبشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم ، وهلم جرا . ويمكن أن ينظر في المؤتمر في أية مسائل محددة تسهم في إبطاء وإيقاف سباق التسلح ، ومكافحة نمو الأنواع القائمة من الأسلحة واستحداث أنواع جديدة من السلاح ، وتخلى الدول عن تسخير المنجزات العلمية في سبيل تحسين وسائل التدمير .

وستظهر أثناء المناقشات التي ستدور في المؤتمر مسائل ملحة إضافية يمكن تسويتها والاتفاق بشأنها بطريقة عملية أثناء المحادثات .

وان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على اقتناع بأن جهود الدول الرامية إلى تنفيذ التدابير المتعلقة بنزع السلاح ستصبح ، نتيجة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، أنجح وأكثر دينامية .

ولا ينبغي ، طبعاً ، أن يحل المؤتمر العالمي محل الأشكال القائمة لمبادرات نزع السلاح التي أثبتت جدارتها ولا سيما منها لجنة نزع السلاح .

وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنه لا يجوز فرض شروط مسبقة لعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح . فالمشاكل المذكورة باعتبارها شروطاً لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يمكن أن تصبح ، في رأى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، موضوعاً ينظر فيه في المؤتمر ذاته .

وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن ينبغي على جميع الدول - وفي مقدمتها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، الذين يتحملون مسؤولية أساسية عن صيانة وحفظ السلم والأمن الدوليين - أن تشارك مشاركة فعالة في العمل الذي ينبغي أن يؤدي أخيراً إلى دعوة مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، والنجاح في عقده .

وقد دل الوقت الذي مر منذ أن أثار الاتحاد السوفياتي مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في الأمم المتحدة دلالة مقنعة على أهمية والحاج هذه المبادرة التي اكتسبت تأييداً واسع النطاق في الأمم المتحدة . ويتجلى ذلك في القرارات التي اتخذت بالاجتماع في الدورات السنوية للجمعية العامة منذ ١٩٧١ فما بعد . وقد أيدت مختلف المنظمات الدولية ، الحكومية وغير الحكومية منها ، بما فيها الهيئات الهامة مثل مؤتمر دول عدم الانحياز ، عقد المؤتمر على جناح السرعة .

وان سباق التسلح يمتص موارد مادية وإنسانية هائلة وينحرف بها عن أغراض التشييد السلمي . ومن شأن اتخاذ تدابير متفق عليها لإنهاء سباق التسلح أن يفرج عن موارد هائلة لحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الملحة . وان نزع السلاح في صالح جميع الدول دون استثناء لأن سباق التسلح مضر بجميع البلدان ، بما فيها تلك التي لا تشترك فيه مباشرة . ولا شك في أن من شأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يكون مساهمة كبيرة في حل مشكلة نزع السلاح .

هذا وان مضاعفة وتوسيع عملية الانفراج في العالم وانماء التعاون السلمي بين الدول بصرف النظر عن بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية يوجدان أحوالاً مواتية لازالة العقبات التي تعترض المؤتمر العالمي لنزع السلاح وحل مسألة عقده .

ومن شأن عقد المؤتمر ومقرراته أن تسهم في مهمة زيادة مضاعفة الانفراج وإضافة الانفراج العسكري اليه وتحويله الى عامل دائم وثابت في الحياة الدولية .

وتحت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح على القيام ، تنفيذاً لولايتها ، باعداد توصيات محددة وإيجابية للدورة الثلاثين للجمعية العامة بحيث تتيح الانصراف مباشرة الى مرحلة الأعمال التحضيرية بغية ضمان نجاح المؤتمر العالمي لنزع السلاح ( A/AC.167/1 ) .

### الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٧٥ ]

تعلق الجمهورية الديمقراطية الألمانية أهمية كبيرة على الاعداد لمؤتمر عالمي لنزع السلاح وعقده . ولذا عملت بهمة من أجل المقترح الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمقعد مؤتمر من هذا القبيل ، كما أنها قد قدمت بالفعل مقترحات عديدة بشأن كيفية تنفيذ هذا المقترح .

ويعكس القرار ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) ، الذي اتخذ بالاجماع في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تأييداً واسعاً عاملاً لمقعد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . والجمهورية الديمقراطية الألمانية تشارك أغلبية الدول رأياً أن مثل هذا المؤتمر سيلبي آماني الشعوب فسي صيانة السلم ، عن طريق تدابير فعالة لنزع السلاح .

وتعمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية في سبيل تعزيز وتعميق الانفراج الدولي ، واتساعه ليشمل كافة المناطق ، ويتدخل كافة مجالات التعاون بين الدول .

ولكي يتحقق الاستقرار للسلم والأمن الدولي ، فإنه يتعين ايقاف سباق التسلح . ويتضح بصورة متزايدة أن هذه هي المسألة الحاسمة في الكفاح لتأمين سلم دائم .

وقد قدمت بلدان المنظومة الاشتراكية مقترحات عديدة ، ترمي الى وضع حد لسباق التسلح النووي ، وتحقيق وقف التجارب النووية في جميع الأوساط ، ومن قبل جميع الدول ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، وتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة . ١ ) في المائة ، واستخدام جزء من الأموال الموفرة على هذا النحو لصالح البلدان النامية .

ويمكن تقديم اسهام رئيسي نحو الحد من سباق التسلح بتنفيذ المقترح الذي أقر في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي يقضي بوضع اتفاقية بشأن حظر الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ لأغراض عسكرية ، وغير ذلك من الأغراض التي لا تتفق مع صيانة السلم الدولي ورفاهية الانسان وصحته .

وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن ظروف عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أنسب اليوم مما كانت عليه في أى وقت مضى ، وأن الوقت قد حان لاتخاذ الخطوات اللازمة . فقد كان لاستمرار

عملية الانفراج أثر طيب للغاية على تسوية المشاكل الرئيسية ، ويتبين هذا بوضوح من الاتفاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومنع حرب نووية وقد أعلن ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة للاجتماع الذى عقده على مستوى القمة في فلاديفوستوك ، أن عقد اتفاق بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الدولتين ، في غضون هذا العام ، مازال أمرا ممكنا . ولا شك في أن خطوة كهذه ستكون ذات أثر موات على تحقيق المزيد من التدابير لنزع السلاح والحد من التسلح .

ولا شك في أنه سيكون من شأن مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، يمكن فيه مناقشة جميع زوايا مسائل نزع السلاح ، والتوصل الى اتفاقات ، أن يسهم في جعل عملية الانفراج الدولية غير قابلة للانتكاس وأن يكملها بانفراج عسكري ، كما سيكون من شأنه أن يعزز نزع السلاح العام الكامل . وأنه ممما يتفق مع هذا الهدف أن تتمكن جميع الدول من الاشتراك ، على قدم المساواة ، في مثل هذا المحفل العالمي ، وأن تتمكن من النظر في تدابير للحد من سباق التسلح ، تشمل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، فضلا عن الأسلحة التقليدية ، وانهاء هذا السباق ، ومن الاتفاق على هذه التدابير . وينبغي أن يشمل هذا حظر أنواع معينة من الأسلحة ، وازالتها من الترسانات في سائر أنحاء العالم ، الى جانب اتفاقات تحول دون وصول سباق التسلح مجالات جديدة لم يصل اليها بعد .

ويمكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يعطي زخما جديدا لأنشطة هيئات نزع السلاح القائمة فعلا ، ولتطبيق المعاهدات المعقودة بالفعل على نطاق عالمي .

وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن الاختلافات في الرأي حول ما يتعين على مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يحله من مشاكل عديدة لا تبرر بأية حال ، أى تأخر آخر في الاعداد للمؤتمر وعقده . وفي الماضي ، كانت هذه عدة مناسبات ، أعد فيها لمؤتمرات عالمية وعقدت هذه المؤتمرات دون أن يكون هناك ، من البداية ، اجماع على المسائل الأساسية . وينطبق هذا ، على سبيل المثال ، على المؤتمرات الدولية المعنية بتدوين قطاعات هامة من القانون الدولي ، والمؤتمر العالمي للسكان ، ومؤتمر الأغذية العالمي .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية الرأي القائل أنه ينبغي أن تشترك جميع البلدان الحائزة لاسلحة نووية في الاعداد لمؤتمر عالمي لنزع السلاح وعقده . وقد قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اسهما خاصا لجعل عقد هذا المؤتمر أمرا ممكنا . وتعرب الجمهورية الديمقراطية الألمانية عن أملها في أن تشترك جميع الدول النووية في أعمال اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح .

وحل المشاكل الرئيسية ، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، يتوقف الى حد متزايد على ما اذا كان في الامكان ايقاف سباق التسلح أم لا ، فتتأخر سباق التسلح تشكل عبئا على استمرار عملية انتعاش الجو الدولي ، بل ويتضمن المخاطرة بزيادة حدة التوترات السياسية ، كما أن التسلح يبتلع موارد مالية هائلة ، مما يجعل حل المشاكل الاقتصادية الملحة أمرا صعبا ، أو يعوق هذا الحل . ولذا فان صيانة السلم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الأمم ، وعلى الأخص في البلدان النامية ، تستدعي بذل جهود أكبر لوقف سباق التسلح .

وتعرب الجمهورية الديمقراطية الألمانية عن أملها في أن تتخذ ، في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قرارات محددة بشأن الاعداد لمؤتمر عالمي لنزع السلاح . وعقده . وستساهم الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، من جانبها ، في تحقيق هذه الغاية السامية ، في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين ( A/AC.167/1/Add.1 ) .

### الدانمرك

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٨ نيسان / أبريل ١٩٧٥ ]

تؤيد حكومة الدانمرك الآراء المعرب عنها ، بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، في تقرير اللجنة المختصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ( A/9628 ) . ( A/AC.167/1/Add.1 ) .

### رومانيا

[الأصل : بالفرنسية]

[ ١٣ أيار / مايو ١٩٧٥ ]

لقد أعربت جمهورية رومانيا الاشتراكية فيما يخص المقاصد الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح في رد حكومة رومانيا ، الوارد في الوثيقة A/8817 المؤرخة في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ ، والتي اقتبس منها الفقرات التالية :

#### " المقاصد الرئيسية "

" ان جمهورية رومانيا الاشتراكية ترى المؤتمر العالمي لنزع السلاح بمثابة ميدان فسيح للتداول والتفاوض بمشاركة جميع الدول الأعضاء للدراسة الدقيقة والاسهام بصورة فعلية في اتخاذ التدابير الملموسة الرامية الى وقف سباق التسلح والى نزع السلاح والرامية بالدرجة الأولى ، الى حظر وتدمير الأسلحة النووية .

" وان حكومة رومانيا لترى في هذا المؤتمر عملا سياسيا عظيما يتمين على جميع الدول وجميع الحكومات العمل في سبيله بروح المسؤولية نحو شعوبها ونحو شعوب العالم قاطبة والاسهام في اتخاذ التدابير الفعلية لنزع السلاح ، تمشيا مع التطلعات الى تحقيق السلم والى تقدم الشعوب .

" ويجدر الاستعاضة عن المناقشات العامة حول نزع السلاح التي عقدت حتى الآن بمفاوضات فعالة ، كما يجدر وضع برامج ملموسة لنزع السلاح والشروع ، دون ابطاء ، في تنفيذها خطوة بخطوة .

" على أنه يتعين القيام بصورة دورية ، في إطار أعمال المؤتمر العالمي لنزع السلاح وبمناسبة انعقاد الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بدراسة الطريقة التي يمكن بها للمؤتمر أن يؤدي المهمة التي عهد بها اليه ، وتقييم التقدم المحرز في سبيل تنفيذ البرامج الملموسة لنزع السلاح ، في الوقت الذي يتم فيه الاتفاق على التدابير والأعمال المكتملة التي ستفرض في كل مرحلة جديدة .

" ويجب أن يؤدي التحضير للمؤتمر ، وعقده وسير أعماله ، بالدول الى مضاعفة الجهود قصد تحقيق نزع السلاح ، وأن تركز هذه الجهود على مشاكل نزع السلاح الأكثر أهمية والحاحا ، وعلى تحقيق خطوات ملموسة في طريق نزع السلاح العام ، والقضاء على الأسلحة النووية بالدرجة الأولى .

" ويمكن لتحقيق نزع السلاح أن يكون ذا أهمية كبرى ليس بالنسبة للسلم في العالم بأسره فحسب ، ولكن يمكنه أيضا أن يسهم بصورة مباشرة ، عن طريق ما سيوفره من الموارد المادية والبشرية ، في الاسراع بانماء الحضارة البشرية .

" وإذا خصص جزء طفيف من هذه الموارد لمساندة البلدان النامية فان ذلك سيشجع امكانيات يتسنى بها لهذه البلدان أن تقضي عاجلا على التخلف وأن تفد الخطى على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

" ثم ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، من حيث تكوينه وتنظيمه وأنشطته واجراءاته عظمه يجب أن يكون متدنى ديموقراطيا يقوم على مبدأ تساوى الدول في الحقوق . وان حكومة رومانيا ، ان تسلم بأن من الأمور البديهية اليوم أن أية مشكلة تهم مختلف الدول لا يمكن حلها الا عن طريق المشاركة المباشرة وعلى اساس احترام مصالح جميع من يعنيهم الأمر ، ونظرا الى ان جميع الشعوب مهتمة الى أعلى درجة بمشاكل نزع السلاح ، فانها ترى أن من صميم فكرة المؤتمر العالمي لنزع السلاح نفسه أن يأتي كافلا لاشتراك جميع البلدان ، الكبيرة والصغيرة والمتوسطة منها ، سواء أكانت تمتلك أسلحة نووية أم لا ، وسواء أكانت عضوا في الأمم المتحدة أم لا ، اشتراكا فعليا ، وعلى قدم المساواة ، في المداولات والمفاوضات ، لاتخاذ جميع القرارات الصادرة عن هذا المنتدى .

" وان كل عمل يهدف الى التحضير لعقد المؤتمر ، كما أن كل اتفاق يتم التوصل اليه في هذا المؤتمر بشأن نزع السلاح ، يجب أن يحترم الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الشعوب ، ويسهم في دعم السلم والأمن للجميع .

" وفي نفس الوقت ، يجب ان يسهم المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، في اطلاع الشعوب بصورة كافية على تطور سباق التسلح مع ما يكتنفه من عواقب وخيمة ، وعلى الحالة الراهنة لنزع السلاح أيضا ، كما يجب أن يسهم في تعبئة كافة قوى السلم والتقدم للكفاح من أجل وقف سباق التسلح سريعا وتحقيق نزع السلاح . ويجب أيضا اطلاع الرأي العام العالمي على جميع أنشطة المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وكذلك الجهود المبذولة والنتائج المحرزة ، ووجهات نظر الدول واقتراحاتها ومقترحاتها ، بحيث يتسنى له ممارسة رقابة فعلية بصورة مضطردة " .

٨ وان تطور الأحداث الدولية في الآونة الأخيرة ليؤكد من جديد صواب وجهة نظر حكومة رومانيا فيما يخص ضرورة الدعوة دون ابطاء لعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح الذي يجب أن يكون هدفه الرئيسي بحث واتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق نزع سلاح شامل ، وفي المقدمة ، نزع السلاح النووي ( A/10083 ) .

## الصين

[الأصل : بالصينية]

[ ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ]

من المفهوم جيدا أن مسألة نزع السلاح أصبحت تهم الناس عندما أصبح سياق التسليح ، ولا سيما سياق التسليح النووي ، بين الدولتين العظميين حادا وصارخا . ولكن الآمال شيء والواقع شيء آخر . فلقد تكلمنا جميعا مثلا عن نزع السلاح هنا منذ سنة . فهل قلت الآن ، بعد مرور سنة ، الأسلحة التي جمعتها الدولتان العظميان أم ازدادت ؟ نحن نرى أنها قد ازدادت . وهل خطر الحرب أكبر أم أقل مما كان عليه في العام المنصرم ؟ نحن نرى أنه لا يمكن على الأقل القول أنه أقل . فلماذا يكون الأمر كذلك ؟ أولا ، لأن الدولتين العظميين تتنافسان منافسة عنيفة على صعيد عالمي . ويخدم توسعهما في جمع الأسلحة واستعداداتهما للحرب سياسة السيطرة التي تنتهجانها . ثانيا ، لأن الدولتين العظميين ، عندما تواجهان مشاكل اقتصادية متزايدة الحدة ، تعتمدان حتما الى زيادة الطابع العسكري للاقتصاد القومي باعتبارها مخرجا . وفي هذا الصدد ، تشبه الحالة الراهنة حالة الثلاثينات من عدة نواح .

ان نزع السلاح قضية قديمة ، وآراء الصين حولها معروفة جيدا . نحن نحيد نزع السلاح ، ولكننا نحيد نزع السلاح الحقيقي لا الزائف ، وأكثر من ذلك أننا لانحيد الكلام الفارغ عن نزع السلاح المصحوب بالتوسع الفعلي في التسليح سنة بعد سنة . ويقول البعض أن عقد مؤتمر لنزع السلاح هو على أية حال خير من عدم عقد . اننا نفهم هذه الرغبة القائمة على حسن النية . ولكننا عندما نشهد أنه يجري تعزيز سياق التسليح بين الدولتين العظميين الذي يهدد مباشرة شعوب العالم ، وان الدولة العظمى التي تحمل اسم " الاشتراكية " مصممة بالفعل على استعمال الكلام الفارغ في مؤتمر لنزع السلاح لتغطية توسعها في التسليح واستعداداتها الحربية ، نرى أن عقد مؤتمر اسمي لنزع السلاح أو عقد اجتماع تحضيرى له لن ينتج الا الأثر المنشود وهو تهدئة شعوب العالم .

ان الحكومة الصينية تحيد عقد مؤتمر عالمي حقيقي لنزع السلاح . ولكن ينبغي أن يكون للمؤتمر هدف واضح وأن تتوافر له الشروط المسبقة الضرورية . فاما الهدف الواضح فهو الحفاظ الكامل والتدبير العام للأسلحة النووية وليس على الإطلاق ما يدعى بالحد من الأسلحة الاستراتيجية . واما الشروط المسبقة الضرورية فهي : يجب أولا وقبل كل شيء أن تتعهد كل البلدان النووية ، ولا سيما الدولتان العظميان النوويّتان ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تعهدا صريحا بأنها لن تكون البادئة في أي وقت وتحت أي ظروف باستخدام الأسلحة النووية ، خاصة ضد البلدان غير النووية وفي المناطق الخالية من الأسلحة النووية — وعلى سبيل المثال يجب أن يقدم الاتحاد السوفياتي ، أولا وقبل كل شيء ، تعهدات بالنسبة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ؛

ويجب أن تسحب من الخارج جميع قواتهما المسلحة ، بما فيها قوات القذائف النووية ، وأن تزيل جميع قواعدهما العسكرية ، بما فيها القواعد النووية ، القائمة في أراضي البلدان الأخرى .

بهذا وحده يمكن لجميع البلدان ، الكبيرة منها والصغيرة على قدم المساواة ، أن تناقش باتزان وعزم مسألة الحظر الكامل والتدبير التام للأسلحة النووية والمسائل الأخرى بمنجى من التهديد باستعمال القوة .

وفي غياب تخفيض أسلحة الدولتين العظميين ، ماذا ينبغي على البلدان العديدة الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعمل إزاء تهديد هما ؟ في رأينا ينبغي أن تجد البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز طاقاتها الدفاعية الضرورية والمستقلة في ضوء ظروف محددة . فهذا نهج أساسي وموثوق به .

وكما هو منتظر ، قدمت الحكومة السوفياتية ، التي تجيء ببعض التجديدات كل سنة ، بهذا هذه السنة عنوانه " حظر الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ لأغراض عسكرية " . وقد صيغت المذكرة التي يطلب فيها ادراج هذا البند باعتباره مسألة ملحة في جدول أعمال هذه الدورة صياغة عميقة بحيث لا يستطيع المرء أن يفهم معناها الحقيقي . واننا نؤثر أن ننتظر حتى يوضح ممثل الاتحاد السوفياتي المسألة بلغة واضحة وبسيطة قبل أن نقرر ما اذا كانت جديدة بشئ من التعليق ( A/FV.2252 ) .

## المراق

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ ]

فيما يلي الآراء الأولية للعراق بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، والمسائل المتصلة به :

- ١ - لابد من الاعداد للمؤتمر اعدادا كافيا لضمان نجاحه ؛
- ٢ - قد يكون مما يسهل عمل المؤتمر ، في جملة أمور ، وجود اتفاق سابق حول ضرورة التوصل الى معاهدة ملزمة بشأن نزع السلاح ؛
- ٣ - ينبغي التوكيد على احترام سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية ؛
- ٤ - ينبغي احترام المعاهدات الدولية بشأن الحدود الإقليمية للدول وتخطيط هذه الحدود ؛
- ٥ - ان منح الاستقلال للشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ، والقضاء على التمييز العنصري سيقضيان على أحد أسباب اللجوء الى استعمال القوة ؛
- ٦ - ينبغي أن يتناول المؤتمر مسائل التسلح النووي ، وضرورة انضمام جميع الدول الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ومنع التفجيرات النووية في الجو ؛

- ٧ - ينبغي تخصيص نسبة معينة من الميزانيات العسكرية وميزانيات التسليح لفرض الانمـاء؛
- ٨ - ينبغي أن يؤكد المؤتمر ، من جديد ، جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الاعلانات الخاصة باعتبار افريقيا والمحيط الهندي ، وغيرهما من المناطق ، مناطق خالية من الأسلحة النووية ( A/AC.167/1 ) .

### غواتيـمالا

[ الاصل : بالأسبانية ]

[ ١٠ آذار / مارس ١٩٧٥ ]

- ( أ ) تؤيد غواتيما سياسة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والفكرة القائلة بأن نزع السلاح العام والكامل ضرورة قائمة . وستؤيد غواتيما لاى قرارات تتخذها الجمعية العامة في ذلك الشأن .
- ( ب ) ومن المناسب ، قبل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، محاولة اتباع كافة السبل المتاحة لضمان اشتراك جميع الدول النووية ، والدول المهمة عسكريا ، في مفاوضات نزع السلاح ، وذلك بوضع أولويات ؛ فيبدأ بنزع السلاح النووي ، حيث أن خطر هذا النوع من الأسلحة وآثاره المدمرة ضخمة للغاية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي اتخاذ خطوات لوضع أجهزة اجرائية لتنسيق أعمال هيئات المفاوضة المختلفة ، بشرط الاعداد بعناية تامة لمثل هذه المبادرة .
- ( ج ) وعلى افتراض عقد المؤتمر ، ينبغي أن يتضمن جدول أعماله اقتراحا بتحقيق غايات محددة بوضوح . وينبغي أن يتسم العمل في مجال نزع السلاح بمرونة كبيرة ، بحيث يغطي كلا من الأسلحة النووية والتقليدية ، كما ينبغي أن يقوم على اجراءات عطية لدراسة متطلبات الأمن والتوازن ، ولتحقيق غاية التكيف والاعتدال .
- ( د ) ومن المستصوب تخطيط ووضع برنامج اعلامي ، يكون هدفه الرئيسي تعريف الجماهير بالحاجة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وللتأكيد على ضخامة وخطورة مسألة تضاعف سباق التسليح في السنوات العشر الماضية ، وماله من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة ، وعلى الأخص على البلدان النامية ( A/AC.167/1 ) .

## غينيا

[الأصل : بالفرنسية]

[٢٧ آب/اغسطس ١٩٧٥]

أولا وقبل كل شيء ، لا يعني مفهوم نزع السلاح ، في حد ذاته ، انتاج نوع ما من السلاح وحيازته ، حتى ولو كان ينتمي الى فئة ما يسمى بالاسلحة التقليدية .

بل ما يتمين هو التأكيد على الغرض المقصود من وسائل التدمير هذه ، سواء أكانت نووية ، أو بكتريولوجية ، أو كيميائية ، أو حتى تقليدية . وليس على المرء ، لاثبات ذلك ، الا أن يتأمل في استعمال القنابل الخانقة في فيتنام ، أو فيما يسمى بالاسلحة التقليدية التي وضعتها الدول الاستعمارية تحت تصرف افريقيا الجنوبية ، لكي يدرك انه لا يوجد ، في الواقع ، الا فرق ضئيل جدا بين هذين النوعين من الاسلحة .

وبعبارة أخرى ، ترى حكومة جمهورية غينيا انه بالرغم من ان مسألة نزع السلاح ذات أهمية قصوى بالنسبة الى جميع البلدان ، لانها متصلة اتصالا مباشرا بحفظ السلم والامن الدوليين ، فان من المفهوم ان المسألة ، من جوانبها التقنية والتكنولوجية ، تهم ، أولا ، البلدان التي تنتج اسلحة نووية وكيميائية وبكتريولوجية .

الا انه بالاضافة الى ذلك يتمين ، كما قلنا في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة ، اشتراك جميع البلدان في المناقشات المختلفة بشأن مسألة نزع السلاح ، وامكانية عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، فمسألة السلم . . . مسألة تهم العالم أجمع ، ويجب أن يكون السلم ملكا للجميع ، ولا يمكن لبلدين أو ثلاثة أو أربعة أن تتخذ قرارات باسم جميع القارات ؛ ومن ثم ، ليست مسألة نزع السلاح ، ومسألة السلم بصفة خاصة ، مسألة تهم أمة ما وحدها دون غيرها ، مهما كانت عظمتها أو قوتها . وجميع هذه المسائل ، وهي متصلة بحظر انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والتكنولوجية وغيرها ، تهم جمهورية غينيا ، الا أننا نود ان نناقشها جنبا الى جنب مع جميع البلدان الاخرى ، دون ان يفرض علينا حلول مجزأة ، أو متحيزة ، أو زائفة .

وفضلا عن ذلك ، فقد كررنا في الجلسات العامة ، أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة أن مسألة نزع السلاح ، من بين جميع المسائل ، هي بلا شك أقدمها واحدا في آن واحد ، وذلك لانها مجال لم يحرز فيه من التقدم ما يستحق الذكر . والحديث عن هذه المسألة يتم على مستوى الهواة ، أكثر من أن يكون صادرا عن اقتناع حقيقي ولا داعي للقول ان لعبة الاستغماية مازالت جارية : اولا بين حائزي وسائل التدمير الشامل تلك ، ثم بينهم وبين بقية العالم .

واخيرا ، فاننا نعتقد أن وجود سلم دائم ينبغي أن يكون مبنيا على احترام سيادة الشعوب ووحدتها . ولا داعي لان يقول لنا أحد أن الغرض من قيام بعض البلدان بتسليح نظام فورستر العنصري ، او دولة اسرائيل الصهيونية هو اقامة توازن معين للقوى في العالم .

ان مسألة نزع السلاح لا يمكن أن تفصل عن مسألة القضاء على الاضطهاد والاستغلال في العالم ، فستبقى جرائم الحرب ما بقي الاستعمار . وعلى ذلك ، فان ما نحن بحاجة اليه هو الضرب على الشرف في جذوره ، أى بحمارة أخرى ، القضاء على الاستعمار بجميع اشكاله لكي يتسنى فتح الطريق للسلم الدولي . (A/AC.167/1/Add.5)

### فرنسا

[الاصل : بالفرنسية]

[٢٠ آيار/ مايو ١٩٧٥]

أعلنت الحكومة الفرنسية منذ البداية عن تأييدها لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشارك في التحضير له وفي أعماله جميع الدول النووية . وكانت آراء الحكومة الفرنسية حيال هذه المسألة قد تم الاعلان عنها من قبل بمناسبة الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمانة العامة عملاً بأحكام القرار ٢٨٣٣ (د - ٢٦) ، كما كانت هذه الآراء قد وردت في الوثيقة A/8817 المؤرخة في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ . (A/AC.167/1/Add.1)

### فنلندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥]

تؤيد حكومة فنلندا بقوة جميع التدابير التي تعزز مسألة نزع السلاح ، وقد قدمت لهذا منذ البداية كامل دعمها لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وتعتقد حكومة فنلندا بأنه توجد فرصة رائعة لنجاح مفاوضات نزع السلاح وبأن من شأن مؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يضطلع بدور هام في دعم هذه المفاوضات .

ومن شأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة لتكريس نفسه من جديد للاهداف المتمثلة في تحقيق نزع سلاح عام وكامل ، ولاعادة تعزيز أهداف نزع السلاح السياسية ومن ثم للقيام بتحديد أهداف مفاوضات نزع السلاح المقبلة ولترتيبها حسب أهميتها . وينبغي أن تولي في ذلك المؤتمر الأولوية اللازمة لاسلحة التدمير الشامل ولا سيما الاسلحة النووية ، ولتخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية الى المستويات الضرورية للحفاظ على صيانة السلم الدولي .

والى جانب الاهداف العامة لنزع السلاح ، ترى الحكومة الفنلندية ان اتخاذ جميع التدابير الرامية الى الحد من القوات المسلحة والاسلحة على الصعيد الاقليمي أمر مفيد للتشجيع على نزع السلاح وتحقيقه . ولقد عمدت حكومة فنلندا وهي تستذكر مختلف الجهود والانجازات التي تتم تنفيذها على الصعيد الاقليمي بغية اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في اجزاء عديدة من

العالم ، الى القيام بالمبادرة التي أفضت الى اتخاذ القرار ٣٢٦١ واو (د - ٢٩) الذي أقرته الجمعية العامة بالاجماع في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ . وقررت الجمعية العامة في هذا القرار اجراء دراسة شاملة عن مسألة المناطق الخالية من الاسلحة النووية من كافة نواحي هذه المسألة تحت رعاية مؤتمر لجنة نزع السلاح . وينبغي أيضا النظر الى جميع هذه الجهود الاقليمية المبذولة في اطار المؤتمر العالمي لنزع السلاح .

وينبغي أن يعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، بعد الاعداد الكافي له ، في أقرب وقت ممكن وتحت رعاية الامم المتحدة . وينبغي أن يكون المؤتمر عالميا . وتظل مشاركة جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامم وجميع الدول ذات الاهمية العسكرية في مؤتمر نزع السلاح شرطا أساسيا لتحقيق نتائج ذات معنى . ويمكن أن تنبثق عن مؤتمر كهذا أفكار جديدة في صالح نزع السلاح وفي صالح نظام دولي أكثر أمنا .

وتعرب حكومة فنلندا عن تقديرها للجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، للعمل القيم الذي قامت به ، ولقيامها على وجه الخصوص باعداد موجز للآراء والاقتراحات التي أعربت عنها الحكومات حيال عقد مؤتمر كهذا ، وبشأن المشاكل المتصلة به . ومن المأمول أن يتم احراز مزيد من التقدم في اللجنة قبل انعقاد الدورة الثلاثين للجمعية العامة كيما يتسنى للجمعية العامة أن تتخذ خطوات حاسمة بغية عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في موعد مبكر . (A/AC.167/1/Add.1)

### فولتا العليا

[ الاصل : بالفرنسية ]

[ ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٥ ]

ترى حكومة فولتا العليا ان الاهداف المرجوة من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ينبغي أن تكون ما يلي :

١- الجمع بين كافة البلدان صغيرها وكبيرها والنووية منها وغير النووية بغية اجراء مناقشة صريحة لكافة المشاكل المتصلة بهذا الموضوع ، ذلك ان هذا النهج من شأنه ان يقضي على خطر السعي الدائم الى مناقشة هذه المشكلة في دوائر محدودة ؛

٢- التوصل الى اتفاق عام على وقف سباق التسلح عن طريق وقف انتاج الاسلحة النووية وتخفيض الميزانيات العسكرية ؛

٣- التوصل الى نزع سلاح عام كامل يستتبع مايلي :

— حل الاحلاف العسكرية التي خرجت الى حيز الوجود ابان الحرب الباردة ؛

— ازالة جميع القواعد العسكرية في كل جزء من أجزاء العالم ؛

— انشاء مناطق سلم .

٤- انشاء وكالة دولية تكون مهمتها الاساسية مراقبة نزع السلاح العام الكامل .

قطر

[الاصل : بالانكليزية]

[ ١٣ آيار/ مايو ١٩٧٥ ]

تؤيد حكومة دولة قطر عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح باشتراك جميع الدول الاعضاء .  
واننا نعتقد بأن عقد مثل هذا المؤتمر الذي يهدف الى تحقيق نزع السلاح العام الكامل عن طريق حظر الانتاج للأسلحة النووية مستقبلا ، وتدوير الاسلحة النووية المخزونة سيشكل خطوة محددة في جهودنا المبذولة لصيانة السلم والامن العالميين (A/AC.167/1/Add.1)

كندا

[الاصل : بالانكليزية]

[ ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٥ ]

تؤيد حكومة كندا مبدئيا فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في الوقت المناسب على أن يعد له الاعداد الصحيح . بيد أن كندا تعتقد أنه ليس من المثمر البدء في الاعمال التحضيرية أو تحديد موعد لمؤتمر كهذا حتى يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيؤدي بالفعل الى احراز تقدم ملموس في سبيل نزع السلاح . وترى كندا انه لن يكون هناك تأكيد يذكر بأن مؤتمرا عالميا لنزع السلاح سيؤدي الى مثل هذا التقدم مالم تكن جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية على استعداد للاشتراك والمساعدة في الاعداد له بصورة فعالة . وقد جرى تلخيص آراء الحكومة الكندية الأكثر تفصيلا حول هذه المسألة تلخيصا جيدا في تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح (A/9628) . (A/AC.167/1)

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]

[ ١٦ تموز/ يولييه ١٩٧٥ ]

تؤكد الحكومة الثورية لجمهورية كوبا مرة أخرى تأييدها التام لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشترك فيه جميع دول العالم ، سواء أكانت أعضاء في الامم المتحدة أم لا ، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة ، وسواء أكانت حائزة للأسلحة النووية أم لا ، وذلك على قدم المساواة وبنفس الحقوق .  
وان لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن أهمية حيوية لتحقيق مطالب الشعوب التقدمية والمحبة للسلم في مسألة نزع السلاح العام الكامل .

وفي السنوات الاخيرة ، أيدت الجمعية العامة مرة اثر مرة عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، كما اعربت المنظمات غير الحكومية في اجتماعاتها عن تأييدها للمؤتمر ، ودعت البلدان غير المنحازة في عدد من المناسبات الى تحقيق هذا الحدث العالمي الهام في أقرب وقت ممكن .

وتؤيد الحكومة الثورية لجمهورية كوبا البيانات التالية الواردة في الاعلان النهائي لاجتماع المكتب المنسق لدول عدم الانحياز المنعقد في هافانا من ١٧ الى ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٥ :

" لقد استعرض المكتب الحالة الراهنة المتعلقة بمشاكل نزع السلاح مكررا هدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، كما أيد عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن .

" ولقد اكتسبت الجهود الرامية الى تخفيض المصروفات الهائلة على التسلح واستخدام الموارد الموفرة في تقديم المساعدة للبلدان النامية أهمية جديدة في اطار الازمة الاقتصادية".

" ويدعو المكتب المنسق الى مواصلة المفاوضات ، في اطار الامم المتحدة اساسا ، بغية اتخاذ تدابير لايقاف سباق التسلح ، وحظر الاسلحة الكيميائية والتجارب النووية التي تجرى لأغراض عسكرية ، والانتفاع خاصة انتفاعا أكبر من الطاقة النووية في تطوير البلدان النامية " . (A/AC.167/1/Add.3) .

### الكويت

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢١ نيسان /ابريل ١٩٧٥ ]

لقد أيدت الكويت باستمرار اقتراح عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، لأنها تؤمن بأن جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، لها مصالح متساوية في نزع السلاح . بيد أن مفاوضات نزع السلاح في العقدين الماضيين لم تكن مثمرة ، نظرا لأنها أجريت في شكل حوار بين الدولتين العظميين . فاتفاقات نزع السلاح لم تفعل شيئا سوى أنها غيرت سباق التسلح النووي من سباق كمي الى سباق نوعي . والكويت ، بوصفها من البلدان النامية ، ترغب في وضع حد للسباق كلبية .

وينبغي على المؤتمر أن يسعى الى الحفاظ على سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامة أراضيها .

كما لا ينبغي أن يفرب عن باله حقيقة أن الاحتلال الاجنبي والاستعمار والفصل العنصري تبذر بذور النزاع وتجبر الشعوب المضطهدة على البحث عن الاسلحة بغرض تحرير نفسها من هذه الشرور عن طريق الكفاح المسلح .

على أن أحد المتطلبات الاساسية لنجاح المؤتمر هو ضمان الاشتراك فيه على نطاق عالمي .

وينبغي أن يشمل جدول أعمال المؤتمر مجموعة واسعة من المواضيع التي لم يتطرق إليها مؤتمر لجنة نزع السلاح أو يعالجها بنجاح بعد .

وتعلق الكويت أهمية خاصة على القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة والتي تستهدف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم ، بما في ذلك الشرق الأوسط ، وتعتقد الكويت بأن الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيكون خطوة أولى وهامة على سبيل تنفيذ هذه القرارات .

وينبغي أن يضمن المؤتمر ، بالإضافة الى عدم انتشار الأسلحة النووية أفقياً ، عدم انتشارها رأسياً . فلا يمكن لتدابير نزع السلاح أن تكون ناجحة الا اذا طبقت على الدول الكبرى نفسها .

وتعتقد الكويت بأن اتخاذ خطوات عملية لنزع السلاح العام الكامل على مراحل ، هو أمر ضروري لازم لاستخدام موارد العالم النادرة ، البشرية منها والطبيعية ، في الأغراض البناءة ولتوجيه الموارد القيمة الى التعجيل بالانماء الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية . (A/C.167/1/Add.1)

### كينيا

[الاصل : بالانجليزية]

[٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥]

لقد كانت حكومة كينيا من أوائل من قدم ملاحظاته على الاهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، في عام ١٩٧٢ ، ثم في عام ١٩٧٤ . وما زالت آراء حكومة كينيا بشأن الاهداف الرئيسية، والاستعدادات وجدول الاعمال ، وما الى ذلك ، على ما كانت عليه حينذاك . (A/AC.167/1)

### مدغشقر

[الاصل : بالفرنسية]

[٥ آيار/مايو ١٩٧٥]

لقد سبق ايراد آراء حكومة مدغشقر ضمن الآراء الواردة في تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح (A/9628) . وأعاد ممثل مدغشقر في اللجنة الأولى تأكيد هذه الآراء في البيان الذي ألقاه بتاريخ ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ .

وترى حكومة مدغشقر أن الهدف الرئيسي للمؤتمر ينبغي أن يكون التخلص من جميع الأسلحة النووية وجميع أسلحة الابادة الشاملة وتدميرها .

وتشاطر حكومة مدغشقر غيرها الرأي القائل بأنه ينبغي على المؤتمر أن يتيح فرصة لجميع الدول ، الكبيرة والصغيرة ، والنووية وغير النووية :

( ١ ) لتقييم تدابير نزع السلاح التي اتخذت من قبل على كل من الصعيد الدولي والاقليمي والثنائي ؛

( ٢ ) وللقيام بتبادل حرة للآراء بشأن :

- مختلف وجوه تهديد السلم والا من الدوليين المتمثلة في الاسلحة النووية أو التقليدية وفي اقامة القواعد العسكرية أو أى وجود أجنبي ؛
  - والمسؤوليات المطلقة على عاتق كل دولة في التحقيق التدريجي أو الفوري لنزع السلاح العام الكامل ؛
  - والوسائل التي يتعين استخدامها بصورة مشتركة لتحقيق هذه الاهداف .
- ( A/AC.167/1/Add.1 )

### مقدمة

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٥ ]

- ١- ترى الحكومة المصرية أن على المؤتمر العالمي لنزع السلاح أن يقدم زخما سياسيا عالميا جديدا للمفاوضات المتعددة الاطراف في مجال نزع السلاح . وينبغي أن تسفر طبيعة هذا الزخم ونطاقه عن دلائل واضحة على توجيه هذه المفاوضات نحو تحقيق رقابة فعالة على الاسلحة واتخاذ تدابير لنزع السلاح ولا سيما في المجال النووى .
- ٢- وتحتاج فعالية نظام الامن الجماعي الذى أقامه الميثاق الى دراسة دقيقة . ان أن نظام الامن الجماعي هو ، الى جانب مؤسسات نزع السلاح ، حجر الزاوية في صيانة السلم والأمن .
- ٣- ان الوقت موات لمعالجة نزع السلاح ولا سيما الاسلحة النووية في اطار مؤتمر عالمي وللبدء في عملية وضع الاسس لمرحلة تقوم على ضوابط متبادلة وعالمية يكون مبررها احتياجات الامن المترابطة وحاجة جميع بلدان العالم الى الرقابة على الاسلحة . ولهذا السبب ، تؤيد مصر من حيث المبدأ عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يكون الاشتراك فيه متاحا لجميع بلدان العالم .
- ٤- ومن شأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح أن يركز باستمرار على الحاجة الملحة الى ايجاد وسائل لوقف سباق التسلح وعلى وجه الخصوص وقف تقدم الاسلحة النووية ، كخطوة أولى نحو الهدف النهائي المائل في نزع سلاح عام وكامل . وفي هذا الصدد تضع مصر أمام ناظرها قرارات الجمعية العامة المتخذة خلال دورتها التاسعة والعشرين لاقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وافريقيا وجنوب آسيا وكذلك قرار الجمعية العامة بشأن اجراء دراسة شاملة لمختلف أوجه مسألة المناطق الخالية من الاسلحة النووية .
- ٥- وترى مصر أن المؤتمر ينبغي أن يكون غير دائم في طبيعته وأن يعقد تحت رعاية الامم المتحدة . بيد أنه ينبغي أن لا يعطل المؤتمر أو يوقف عمل المحافل الثنائية والمتعددة الاطراف التي تنظر في مسائل نزع السلاح الراهنة .

٦ - وينبغي أن يشمل المؤتمر جميع بلدان العالم وعلى الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية . كما ينبغي أن يتيح الاشتراك الفعلي للبلدان النامية ، بوصفها أطرافاً في المؤتمر ، فرصة لدراسة مشاكل الانماء ونزع السلاح المترابطة . ( A/AC.167/1 )

### المكسيك

[ الاصل : بالاسبانية ]

[ ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٥ ]

- ١ - اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في جلستها العامة ٢٣٠٩ ، المعقودة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ بالاجماع ، القرار ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) المعنون " المؤتمر العالمي لنزع السلاح " ؛
  - ٢ - ودعا هذا القرار - وهو القرار الرابع الذي تعتمده الجمعية العامة حول هذه المسألة - " جميع الدول " الى موافاة الأمين العام ، قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ بملاحظاتهما عن الأهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح في ضوء الآراء والمقترحات المضمنة في الجزء الثاني من الموجز المرفق بتقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح " ؛
  - ٣ - وتتضمن هذه المذكرة ، المقدمة استجابة لدعوة الجمعية العامة المشار اليها ، تعليقات حكومة المكسيك حول الموضوع ؛
  - ٤ - ان مذكرة حكومة المكسيك المعنونة " رأى حكومة المكسيك في عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح " ( A/8693 ) ، التي ارسلت الى الأمين العام في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، استجابة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في القرار ٢٨٣٣ ( د - ٢٦ ) ، تتضمن الفقرات التالية بشأن " الأهداف العامة " للمؤتمر العالمي لنزع السلاح .
- " ينبغي ان يكون هدف المؤتمر اتخاذ القرارات اللازمة لتزويد الدول بجهاز فعال لنزع السلاح يكون قادراً على تحقيق نتائج أكثر تشجيعاً من تلك التي تم تحقيقها حتي الآن في القيام بالمهمة الهامة والحيوية التي ألقاها الميثاق على عاتق المنظمة بأن أوعز اليها ، على وجه التحديد ، بتوجيه انتباهها الى تعزيز اقامة السلم والأمن الدوليين وصيانتهما مع أقل تحويل ممكن لموارد العالم البشرية والاقتصادية الى التسلح .
- " ومن أجل تحقيق هذه الغاية واهراز تقدم ملموس في اتجاه تحقيق الهدف النهائي والتخلص من الأسلحة النووية ونزع السلاح الكامل على السواء تحت رقابة دولية فعالة ، ومن أجل اتخاذ تدابير جزئية فورا للحد من التسلح النووي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى ، سيكون من الضروري تعزيز المبادئ ومراجعة القوانين ووضع الاجراءات واستكمال بنية الاجهزة الدولية ، المتعلقة بهذه المسائل .

وفيما يتعلق بهذه الاجهزة ، بيد وان من الحكمة ، في ضوء الخبرة المكتسبة خلال الخمس والعشرين او الثلاثين سنة التي انقضت على عقد مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ ، ان يوصي المؤتمر الجمعية العامة بضرورة وجود ثلاث هيئات رئيسية في المستقبل للعمل على تحقيق نزع السلاح .

" ( ١ ) تتلقى الجمعية العامة ، التي ينبغي أن تنال هي الجهاز الأعلى ، التقارير من الهيئتين الاخرين ، اللتين يمكن لها ان تعهد اليهما بمهام محددة ، وتتنظر في هذه التقارير .

" ( ٢ ) يكون الاشتراك في المؤتمر العالمي لنزع السلاح - الذي سيحل محل لجنة شؤون نزع السلاح ( Disarmament Commission ) ، التي ستحل تفاديا لاذواج الجهد ولا سباب أخرى واضحة - مفتوحا ' لجميع الدول ' ؛ وينعقد مرة كل ثلاث أو أربع سنوات بغرض استعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح ، ومقارنة التطور المتعلق بالتسلح ونزع السلاح ، واعتماد القرارات التي يستدعيها الاستعراض . وباختصار ، يكون للمؤتمر العالمي ، في مجال نزع السلاح ، نفس الوضع الذي يتمتع به داخل الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد في الميدان الاقتصادي .

" ( ٣ ) هيئة مفاوضة مؤلفة من حوالي ٣٠ عضوا ، ويفضل ان تكون هي مؤتمر لجنة نزع السلاح ، الذي احتفل بالذكرى العاشرة لتأسيسه هذا العام . ومن أجل ان يكون هذا الأمر ممكنا ، فمن البديهي اجراء مختلف التغييرات التي من شأنها ان تزيد من فعالية الهيئة وان تمكن كذلك جمهورية الصين الشعبية وفرنسا من القيام بدور في أعمالها . وينبغي ، في المقام الاول ، ان يكون من بين هذه التغييرات الغاء القاعدة الشاذة التي تخول الدولتين النوويتين العظميين الاشتراك في الرئاسة ، واستبدالها باجراء يكون أكثر انسجاما مع مبدأ تساوى الدول في السيادة ، مثل انتخاب الرئيس سنويا من بين الدول غير النووية الاعضاء ، او تناوب الرئاسة شهريا بين جميع الاعضاء كما هو معمول به في مجلس الأمن " .

٥ - وقد اتاحت الفرصة لحكومة المكسيك ، منذ عام ١٩٧٢ ، عن طريق ممثليها في مختلف الاجتماعات الدولية ، لأن تشير مرارا الى مسألة المؤتمر العالمي لنزع السلاح . ومن بين البيانات العديدة التي ألقاها ممثلو المكسيك ، لا في المناقشة العامة وفي المناقشة التي دارت في اللجنة الاولى خلال الدورات العادية الثلاث للجمعية العامة فحسب ، وانما ايضا في دورات ١٩٧٢ ، و ١٩٧٣ ، و ١٩٧٤ لمؤتمر لجنة نزع السلاح ، وفي السنة الماضية في اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح . ويمكن الاشارة الى الفقرات التالية من الكلمة التي ألقاها ممثل المكسيك في يوم ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ في المناقشة التي دارت في اللجنة الاولى للجمعية العامة بشأن البند المعنون : " المؤتمر العالمي لنزع السلاح " :

" نبدأ اليوم النظر في بند ينبغي على ألا أتردد في القول أنه أهم بند من بين تلك البنود المتعلقة بنزع السلاح والمخصصة لنظر اللجنة الاولى ، وهو بالتحديد ، عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يكون الاشتراك فيه مفتوحا لجميع الدول .

" فإذا كانت مسألة نزع السلاح هي ، كما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٩ ، وأعاد تأكيد ذلك بقوة بعد ١٠ سنوات أهم مشكلة تواجه العالم اليوم ، وإذا كانت جميع الشعوب ، كما أشارت نفس الجمعية العامة في العام الماضي ، لها مصلحة أكيدة في نجاح مفاوضات نزع السلاح ؛ وأنه ، لذلك ، من الضروري أن تبذل جميع الدول مزيدا من الجهود من أجل اعتماد تدابير فعالة لنزع السلاح ، ولا سيما على وجه الخصوص ، نزع السلاح النووي ، فمن الديرهبي اذن القول أن الجهاز الذي ظل متاحا للأمم المتحدة منذ عشر سنوات لمعالجة مسألة نزع السلاح قد برهن على أنه غير واف بالفرض ، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة تمكين جميع شعوب العالم من المساهمة الفعالة في هذه المسألة التي هي بهذه الدرجة من الأهمية بالنسبة لهم ، ذلك لأن بقاء البشرية نفسها ، في نهاية المطاف ، هو الذي قد يكون في خطر .

" ان من الحقائق المعروفة ان الجمعية العامة تجتمع مرة كل سنة ، ولكن من المعروف أيضا أن جدول أعمالها ينوء على الدوام بمواضيع كثيرة التنوع . وبما أن البنود المتعلقة بنزع السلاح مغمورة بين أكثر من ١٠٠ بند ، فإن من العسير تقييم مالها من أهمية بارزة على الوجه الصحيح . وحتى في اللجنة الأولى نفسها ، حيث تبحث هذه البنود في العادة ، هنالك شبه استحالة في أن تجد هذه البنود ما تستحقه من الاهتمام نظرا لأنه يتعين عليها أن تتنافس مع بنود أخرى عديدة ، يتمتع بعضها بقدر من الأهمية لا يمكن التقليل من شأنه ، مثل البنود التي تتناول قانون البحار واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية . ولهذا السبب ، وبعد ثلاثة أو أربعة أسابيع من المناقشة المستعجلة ، التي تتدارس فيها هذه البنود مجتمعة لا منفصلة ، كسبا للوقت ، تجبر الجمعية العامة كل سنة على اعتماد عدد من القرارات الروتينية نوعا ما . وتشبه هذه القرارات إلى حد كبير تلك التي اعتمدت في دورات سابقة ؛ ثم تعتبر جميع هذه القرارات تقريبا ، لأسباب لا شك أننا جميعا نأسف لها ولكننا عاجزون حتى الآن عن إزالتها ، ودونما اعتبار لدرجة القلق العميق والانزعاج المبرر أو الضرورة الملحة ، في خمسون واستسلام ونسيان ، في مؤتمر لجنة نزع السلاح .

" اننا نؤمن بأن الهدف الرئيسي للمؤتمر العالمي لنزع السلاح سيكون تهيئة الامكانيات للأمم المتحدة لاتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية ؛ واستكمال الاجهزة الدولية الموجودة عن طريق اضافة جهاز ذي عضوية عالمية يجتمع مرة كل ثلاث أو أربع سنوات ؛ ويضطلع ، في مجال نزع السلاح ، ودون التعدي ، بأي صورة من الصور ، على سيادة الجمعية العامة ، التي سيتبع لها - بدور مماثل للدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد في المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي هي مجال اختصاصه .

" اننا مقتنعون تماما بأن انشاء مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، يكون الاشتراك فيه مفتوحا لجميع الدول دون استثناء ، ويجتمع بالانتظام الدوري الذي ذكرته لتوى ، لمدة شهرين أو ثلاثة سيسد فراغا واضحا وسيسهم اسهاما لا يقدر بثمن في الوفاء بالمسؤوليات

التي تنيطها به الجمعية العامة . وسيعهد الى المؤتمر ، من بين مهام أخرى ، بمهام اجراء دراسة متأنية للتنفيذ العملي لقرارات الجمعية العامة ، واجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز في مجال نزع السلاح ، ومقارنة التطور الحاصل في كل من الأسلحة ونزع السلاح ، واتخاذ القرارات التي يراها مناسبة في ضوء أعماله .

” وهكذا ، سيعزز المؤتمر الى درجة كبيرة ما يمكن ان نطلق عليه اسم الأجهزة التداولية التي اتاحت حتى الآن للأمم المتحدة ، والتي ، كما سبق أن قلت ، قد برهنت في العقد الاخير على كونها غير وافية بالفرض الكلية . فاذا كنا نريد للعقد الجديد الذي بدأ في عام ١٩٧٠ والذي أعلن عقدا لنزع السلاح ، أن يعطي جميع الدول فرصة للمساهمة في مهمة نزع السلاح الضخمة ، فسيكون من الضروري اذن انشاء جهاز جديد . وعندئذ ، يمكن لمسألة على هذه الدرجة من الأهمية أن ينظر فيها في ذلك الجهاز الجديد بالشمولية والعناية اللتين تستحقهما ، كما أن هذا الجهاز سيوفر ، في ذات الوقت ، محفلا مناسباً لجميع الشعوب ، بحيث يتسنى سماع صوت الضمير الانساني ” .

٦ - وتعكس الفقرات الواردة أعلاه وكذلك المقطع المتصل بالموضوع الذي استشهد به سابقا نقلا عن المذكرة المؤرخة في ١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، بصورة صادقة ، موقف حكومة المكسيك فيما يتعلق بالاهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، فان هذا الموقف منسجم مع الموقف الذي نقلته الاغلبية العظمى للحكومات الاخرى ، ان لم نقل جميعها ، الى الأمين العام للأمم المتحدة ، أو أعربت عنه في مختلف الاجتماعات الدولية ، كما يتبين من الجزء الثاني من الموجز المرفق بتقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، ومن الفقرة ١٨ من التقرير نفسه . (A/AC.167/1)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[ الأصيل : بالا نكليزية ]

[ ٢١ أيار/مايو ١٩٧٥ ]

أعربت حكومة المملكة المتحدة من قبل ، استجابة لرسالة سابقة من الأمين العام ، وكذلك في اللجنة المخصصة ، عن آراء مفصلة بشأن الأهداف المرجزة من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ولا تزال هذه الآراء كما هي . ومع هذا فان المملكة المتحدة تنتهز هذه الفرصة لكي تذكّر الأمين العام بأن الاضطلاع بدور كامل في الجهود الرامية الى تحقيق نزع سلاح عام انما هو أحد العناصر الرئيسية في سياسة حكومة المملكة المتحدة ، فهي ترى ان نزع السلاح المتعدد الاطراف في ظل ضوابط دولية فعالة هو عنصر أساسي لعالم آمن ، ووسيلة لتخفيض الانفاق العالمي على التسليح ، ولتكريس قدر أكبر من الموارد للأغراض السلمية .

وعلى ضوء هذه السياسة ، ترى حكومة المملكة المتحدة ان الهدف الرئيسي من وراء عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح هو تعزيز الجهود الرامية الى تخفيف حدة التوتر الدولي والاقبال من المخاطر المترتبة على النزاع المسلح وذلك بالقيام ، بالاشتراك الفعال من جانب جميع الدول ذات الأهمية العسكرية الكبيرة ومن بينها كل الدول النووية ، بإجراء دراسة استقصائية عميقة لكافة جوانب مسألتي مراقبة التسليح ونزع السلاح اللتين قد يحدد لهما مقصد واتجاه جديدان نتيجة لهذه الدراسة . ويمكن ، في جملة أمور ، تحديد اتجاه جديد لمراقبة التسليح ونزع السلاح عن طريق قيام المؤتمر بإجراء دراسة استقصائية لجهود وتركيب هيئات نزع السلاح القائمة حالياً بغية التقدم بتوصيات بشأن الاستمرار في أعمالها وتوسيع نطاق هذه الأعمال .

ولكي يحقق مؤتمر عالمي لنزع السلاح هذه الأهداف فانه لا بد له من استعدادات دقيقة وشاملة . كما سيكون من الضروري أن تحدد بصورة واضحة المواضيع التي يتعين على المؤتمر دراستها ، وأن يلمس المشتركون فيه أن هناك فرصة حقيقية لإجراء مناقشة لهذه المواضيع أوسع نطاقاً وبناءة على نحو أكبر مما أمكن حتى الآن في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة . وان حكومة المملكة المتحدة ترى انه ينبغي الافادة ، على نحو كامل لدى القيام بالأعمال التحضيرية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، من الخبرة الفنية المتوفرة لدى مؤتمر لجنة نزع السلاح الذي عهدت اليه الأمم المتحدة بإجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، وعلى ضوء ما أولته الأمم المتحدة لهذه المسألة من اهتمام عمده رئيس وزراء المملكة المتحدة والسيد بيرجيف ، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيياتي في بيانهم المشترك المؤرخ في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٥ الى تأكيد ايمانهم بأن " الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح قد تؤدي الى حل مشاكل نزع السلاح الملحة " ، والى تأكيد العزم على المضي في التعاون مع لجنة الأمم المتحدة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح . (A/AC.167/1/Add.1) .

## منغوليا

[ الأصل : بالروسية ]

[ ٥ نيسان / أبريل ١٩٧٥ ]

يرد في الرسالة الموجهة في ٣٠ آب / أغسطس ١٩٧٢ من وزير خارجية منغوليا الى الأمين العام للأمم المتحدة (١) ، عرض لموقف حكومة منغوليا الشعبية من مسألة مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وتواصل منغوليا تأييد عقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن ، لايمانها بأن انعقاد هذا المؤتمر ، بمشاركة جميع الدول ، سوف يسهم اسهاما بناء في بلوغ أهداف نزع السلاح .

ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح ينبغي أن يساعد على توجيه جهود جميع الدول نحو وضع حل فوري لأكثر مشاكل نزع السلاح إلحاحا . ويمكنه ان يجرى مناقشات بالغة الفائدة بشأن التدابير العملية اللازمة للحد من سباق التسلح ، خاصة التسلح النووي ، وإيقافه ، واللازمة لحظر أنواع أخرى من أسلحة التدبير الشامل .

وتتبع الحاجة العاجلة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، من الرغبة المشروعة لدى شعوب جميع البلدان في العيش في سلام وطمأنينة ، وفي تجنب خطر اندلاع حرب نووية .

وتقترح منغوليا أن تقوم اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح بانجاز التحضيرات العملية الخاصة بالمؤتمر فورا ، وذلك بأن تضع جدول أعمال مؤقتا ونظما داخليا ، وتتفق على مسائل أخرى ذات طابع تنظيمي .

وتعتقد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية بأن انعقاد المؤتمر العالمي لنزع السلاح بصورة ناجحة سوف يمثل خطوة هامة في تعزيز الانفراج ، الذي هو من المصالح الطويلة الأجل لشعوب العالم . ( A/10098 )

## النرويج

[ الأصل : بالانكليزية ]

[ ١٤ نيسان / أبريل ١٩٧٥ ]

ان من الممكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة بالمشاركة الكاملة لجميع الدول ذات الأهمية العسكرية ، بما في ذلك خاصة الدول النووية ، أن يساعد في تركيز الاهتمام على الحاجة الى الحد من سباق التسلح ومراقبته في جميع أنحاء العالم ، كما يمكن له أن يوفر مدخلا اضافيا الى المشاكل المعقدة لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح .

---

( أ ) A/8817 ، المرفق الأول .

كما يمكن لهذا المؤتمر أيضا أن يكون عاملا حافزا على مضاعفة الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح . ومن الممكن له أيضا أن يتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كي تساهم بصورة أكثر نشاطا ومباشرة في مختلف أوجه هذا العمل . ومن شأن مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يكون نقطة انطلاق لجهود تبذل على نطاق العالم في مجال نزع السلاح .

ولا ينبغي للاستعدادات لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ولا لعقد أن يعرقل المحادثات الجارية لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح في محافل أخرى ، أو أن يعطلها . ومن ناحية أخرى ، يمكن لمثل هذا المؤتمر أن يساهم بصورة إيجابية في جعل جهود نزع السلاح أكثر فعالية ، وذلك بالعمل كمنسق لجهود نزع السلاح المبذولة على الصعيدين العالمي والاقليمي (A/AC.167/1/Add.1)

### النمسا

[ الأصل : بالانكليزية ]

[ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ ]

١ - أعربت حكومة النمسا ، في مذكرة مؤرخه في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ ، مرسله ردا على مذكرة الأمين العام المؤرخه في ٢ أيار/مايو ١٩٧٢ التي تشير الى قرار الجمعية العامة ٢٨٣٣ (د - ٢٦) ، عن رأي مفاده أنه يجب أن تكون المهام والاهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح كما يلي :

( أ ) إتاحة فرصة لمناقشة جميع نواحي نزع السلاح ، وتحديد الأسلحة والرقابة على الأسلحة ؛

( ب ) أن تؤدي ، اذا تيسر ذلك ، الى اتفاقات ملموسة ؛

( ج ) أن تضفي زخما ايجابيا على ما يجد من مفاوضات في العيادين المختلفة لنزع السلاح . وحيث أن مفاوضات جديدة من هذا النوع قد تجري ثانية ، لأسباب عملية ، في هيئات أصغر ، فإنه من الممكن أن تكون احدى مهام المؤتمر مناقشة أنسب شكل وتكوين لمثل هذه الهيئات أو الهيئات .

٢ - وفي رأي حكومة النمسا أن كل هذه النقاط ما تزال قائمة . أضاف الى هذا ، من ناحية ثانية ، أن حكومة النمسا ترغب في أن تعيد الى الأذهان مختلف المقترحات المقدمة في السنوات الماضية أثناء سير المناقشات بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

٣ - وفي مناسبات عديدة ، استرعت النمسا الانتباه الى انتشار ، الهيئات المعنية بصورة رئيسية أو حصريه بمسائل نزع السلاح داخل الأمم المتحدة وخارجها . فبالاضافة الى مؤتمر لجنة نزع السلاح ، تم إنشاء عدد من اللجان أو الأفرقة لتبحث ، مثلا ، في تخفيض الميزانيات العسكرية ، وإنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ، والتعامل وغيره من الأسلحة المحرقة ، وإنشاء مناطق لا نووية ،

وفي اجراء تفجيريات نووية للأغراض السلمية . وفي خارج اطار الأمم المتحدة ، فان أبرز الهيئات من ذلك النوع هي مباحثات تحديد الأسلحة الاستراتيجية التي تجرى في جنيف والمفاوضات بشأن خفض المتبادل في القوات والأسلحة وما يتصل بذلك من تدابير في أوروبا الوسطى ، وهي المفاوضات التي جرت في فيينا . ومن الواضح ان ضرورة وجود بعض التدابير الخاصة بالتنسيق تنشأ من مثل هذه الحالة . ولهذا ، فمن رأى حكومة النمسا ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح يستطيع أيضا بحث مسألة التنسيق المناسب .

٤ - ويتعين تحقيق واحد من أهم الأهداف ، وهو العالمية ، منذ بداية المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وذلك بالتحقق من اشتراك ليس فقط جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول ذات الأهمية العسكرية ، بل أيضا جميع الدول التي تتأثر ، بالضرورة من تسليح أو نزع سلاح دول أخرى .

٥ - ومن بين الأمثلة المحددة لضرورة عالمية المؤتمر بحضور الدول النووية وغير النووية على السواء ، مسألة عدم الانتشار ، حيث بدأ يظهر في السنوات الأخيرة خلاف متزايد بين الدول الموقعة وغير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار . ولا يوجد ، غير الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها ، هيئة مناسبة لمبحث المشاكل المشتركة بين هاتين المجموعتين من البلدان ، وهو نقص يبعث على الأسى بصفة خاصة في ضوء التطور المذكور أعلاه .

٦ - وإذا ما أريد احراز تقدم في نزع السلاح ، وإذا ما أريد اتباع نهج جديد تجاه هذه المسألة ، فينبغي تطبيق أساليب جديدة لخلق وتعبئة الإرادة السياسية . ومن الواضح أن مثل هذا الجهد الواسع النطاق ، والضروري لتحقيق تأثير جديد وكبير على نزع السلاح ، لا يمكن تحقيقه بأسلوب المفاوضات التقنية في هيئات صغيرة ، وان كانت هذه لا غنى عنها في الواقع لوضع تفاصيل التدابير الملموسة . بيد أنه ، يمكن لأي مؤتمر على نطاق عالمي ، يشترك فيه المجتمع الدولي بأسره ، أن يكون أداة لتركيز الاهتمام الجاد على التطورات في ميدان الأسلحة وما يتصل بها من عدم فعالية التدابير المتخذة لتحقيق نزع السلاح منذ انشاء الأمم المتحدة حتى الآن .

( Corr.1 و A/AC.167/1/Add.3 )

## الهند

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ ]

لقد درست حكومة الهند ، باهتمام ، آراء واقتراحات الدول الأعضاء بشأن الأهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وانه يزيد من عزيمتها كثيرا أن تلاحظ أن هناك اتفاقا في الرأي ، في طور الظهور ، يقوم على الأسس التالية :

ان مؤتمرا عالميا لنزع السلاح ، يعقد بعد اعداد كاف ، وفي وقت مناسب ، وتشترك فيه جميع الدول ، يمكن أن يقوم بدور نافع في تقرير قضية تأمين سلم عالمي دائم ، يقوم على نزع السلاح .

ويمكن لهذا المؤتمر أن يعبئ الرأي العام العالمي ، ويركزه على الهدف ذي الأولوية العليا ، ألا وهو هدف نزع السلاح النووي ، والقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل. وينبغي أن يؤمن المؤتمر اشتراك جميع الدول المهتمة عسكريا ، مثل فرنسا والصين ، في مفاوضات نزع السلاح ، وأن يقدم دفعة جديدة لجهود نزع السلاح . ويمكن للمؤتمر أن يضع مبادئ توجيهية عامة ، ويحدد أولويات لهيئة المفاوضة . ( A/AC.167/1 )

### هنغاريا

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٥ ]

احتفل شعب جمهورية هنغاريا الشعبية مؤخرا بالعيد الثلاثين لتحرير البلاد ، ويستعد حاليا للاحتفال بذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية وحرار النصر التاريخي على القمع الفاشي . وحين تقوم حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية ، فيما بين هذين الاحتفالين ، بإيجاز موقفها بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، من الطبيعي تماما أنه لا يسعها إلا أن تعيد الى الأذهان صورة الحالة التي كانت قائمة قبل ثلاثين عاما .

لقد ترتب على الحرب التي فرضتها الطبقة الحاكمة على الشعب فرضا ضد مصلحته ، ان فقدت هنغاريا قرابة ٥ في المائة من سكانها ؛ واستهلكت النفقات العسكرية مباشرة مجموع الدخل القومي لسنتين ، وبلغت الخسارة ، بالإضافة الى الاضرار الناجمة عن الحرب ، ما يوازي الدخل القومي لخمس سنوات محسوبا على أساس متوسط سنوات ما قبل الحرب . ولذا فان من المفهوم تماما أن يعلق الشعب الهنغاري وحكومته أهمية خاصة على كل خطوة وكل مبادرة وكل تدبير من شأنه أن يساهم في تجنب الحروب وفي ازالة خطر نشوب حرب جديدة . الا أن دافعهما الى اتخاذ هذا الموقف ، بجانب تجارب الماضي المرير ، هو بالدرجة الأولى الرغبة في حماية منجزاتهما في مجال البناء الاشتراكي ، وصيانة حاضر البلاد ومستقبلها .

وقد استخلص الشعب الهنغاري من تجارب التاريخ ، لاسيما تجارب العقود الأخيرة ، العظة والنتيجة القائلتين بأن الظروف المواتية للعمل في مجال البناء الاشتراكي لا يمكن ضمان توفرها الا باستتباب السلم والأمن الدوليين وتوطيد أركانها . وهذا هو السبب الذي حثت به الحكومة الهنغارية أن تجعل احدى الغايات الرئيسية لسياستها الخارجية بذل قصارى جهودها لتحقيق تلك الظروف ، والاسهام ، في حدود امكانياتها وقدراتها ، في ازالة أخطار نشوب حرب جديدة ، وفي تعزيز التعايش السلمي والتعاون الواسع النطاق بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، باعتبار ذلك كله شرطا أساسيا لتحقيق تلك الظروف .

وانطلاقا من ادراك أن تجنب الحروب العالمية وتسوية المشاكل الدولية موضع النزاع تسوية سلمية عن طريق المفاوضات أصبح أمرا يشكل امكانية واقعية في عصرنا ، وذلك بفضل السياسة السلمية التي لا تني عن انتهاجها البلدان الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ، وبفضل توطيد

سياسة الانفراج في العلاقات الدولية ، فان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية قد عقدت العزم على العمل بكافة السبل والوسائل الممكنة على انجاح تلك السياسة السلمية ، وعلى بسط نطاق الانفراج السياسي كي يشمل المجال العسكري أيضا ، وعلى جعل تدابير نزع السلاح القائمة تدابير عالمية حقا ، وعلى خلق الجو السليم اللازم لاتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الميدان .

ولقد جاء اعلان برنامج العمل الذى أقره مؤخرا حزب العمال الاشتراكي الهنغارى ، الذى هو القوة الرئيسية في المجتمع ، في مؤتمره الحادى عشر ، جاء معبرا عن أمانى شعب هذا البلد وجهود حكومته تعبيرا سليما ومركزا . ان تضمن اعلان برنامج العمل ، الذى يوجهز المهام المقبلة لفترة طويلة قادمة ، في الجزء المعنون " المهام والجهود الدولية " ، فيما تضمن ، ما يلي :

" ان الحفاظ على السلم ومنع خطر نشوب حرب عالمية جديدة ، وتخليص الشعوب من كابوس اندلاع حرب نووية ، هي من صميم المصلحة الحيوية للانسانية في عصرنا " .

" وان التنفيذ المؤسسي للتعايش السلمي بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة يمثل أيضا كفاحا في سبيل الحد من سباق التسلح ووقفه ، وحظر أسلحة التدمير الشامل ، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، كيما يمكن للانسانية أن تتحرر في زماننا من خطر نشوب حرب عالمية جديدة الى الأبد " .

وقد أعرب ممثلو جمهورية هنغاريا الشعبية ، في عديد من المناسبات ، عن رأى مفاده ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح سيهيئ محفلا مناسبا جدا لمناقشة كل المهام التي تم ايجازها أعلاه في صورة مركزه ، حيث انه سيتيح الفرصة لتعيين السمات الأساسية للطريق المفضية الى الهدف المنشود ، استنادا الى النتائج المحققة بالفعل وبعد زيادة تعرف كل طرف بصورة تفصيلية على وجهات نظر الطرف الآخر وأمانيه ، ولرسم الخطوط العامة للخطوات التي يتعين اتخاذها ، ولاعطاء قوة دفع أولى لعملية التطوير العملي للتدابير التي تتطلب أشد الاستعجال .

وقد منحت الحكومة الهنغارية ، منذ البداية ، تأييدها الكامل للاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والذى قد منته حكومة الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٧١ ، ولم تقتصر في ذلك على اصدار البيانات الرسمية ، وعلى تصريحات ممثلها ، بل استخدمت كذلك سائر المحافل الأخرى . ولا حظت الحكومة الهنغارية بارتياح ، في كل مناسبة جديدة منذ ذلك الحين ، ان الاقتراح يحظى بتأييد أغلبية من الدول لا تفتأ تتعاضد ، وهي على اقتناع كامل ، انسجاما مع تلك الاغلبية ، بأن الوقت قد حان والظروف قد تهيأت للشروع في اتخاذ خطوات عملية في سبيل عقد هذا المؤتمر . ولذا فان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تشعر بأن هناك ما يبرر تماما أملها في أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خلال الدورة الثلاثين المقبلة ، دون مزيد من الابطاء ، القرار اللازم لتحقيق هذه الغاية . وهي تأمل في الوقت ذاته ، أن يغلب الاحساس بالمسؤولية تجاه مستقبل العالم كذلك لدى الحكومات التي لا ترغب حاليا ، لاسباب محددة مختلفة ، في اعطاء تأييدها لقضية المؤتمر العالمي لنزع السلاح . وهي تتوقع الشيء نفسه ، بل تتوقعه بدرجة أكبر ، من الحكومات التي تضطلع بمسؤوليات خاصة في مجال سباق التسلح وبالتالي في مجال نزع السلاح ، وفي مقدمتها الدول النووية .

ان عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح سيخلق منتدى دوليا بالغ الأهمية ، لا يزال مفقودا حتى الآن في مجموعة الأجهزة الثنائية أو متعددة الأطراف التي تعالج شتى مناحي نزع السلاح ، والتي تعمل كلا على حدة ، وان لم يكن ثمة مناص من تفاعلها بعضها مع بعض . وتبعاً لذلك ، فان هذا يعني أيضا أن المؤتمر العالمي لنزع السلاح لن يكون بديلا عن الأنشطة الجارية فعلا في الهيئات الثنائية والاقليمية وغيرها من الهيئات الدولية القائمة ، بل سيكون مكمل لها على نحو سليم .

وان اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، التي أحرزت قسطا من التقدم برغم المضاعف التي جابهتها ، تستطيع أن تعجل عملها وتبدأ في اتخاذ الاستعدادات العملية للمؤتمر . والوفد الهنغاري في اللجنة ، المزود بتعليمات أعطيت له بهذه الروح نفسها ، يسعى سعيا حثيثا لتحقيق هذا الهدف ، وقد فوض في التعاون على نحو ايجابي لبلوغ هذه الغاية خلال الدورة المقبلة للجنة الخاصة .

ويليق بنا أن نكرر مجددا ، بمناسبة الذكرى الثلاثين للنصر التاريخي الذي أحرزه الائتلاف المناهض للفاشية ، ولتأسيس الأمم المتحدة التي ولدت في أعقاب ذلك النصر ، اقتناع شعب هنغاريا وحكومته اقتناعا راسخا بأن التعاون والتضافر بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة قد أصبح الآن أمرا مواتيا جدا بغية حل المهام الجسام التي تواجه الانسانية جمعاء مثل مهمة نزع السلاح . (A/10090) .

### هولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٥ ]

لقد أعرب عن آراء حكومة هولندا بشأن هذه المسألة في عدة مناسبات ، وتتجلى هذه الآراء في جملة وثائق ، منها الوثيقتان A/8817 و A/9628 . وما زالت حكومة هولندا تتمسك بهذه الآراء (A/AC.167/1/Add.4) .

### الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ]

بالنظر الى أن موقف حكومة الولايات المتحدة من مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ما برح كما هو ، فانها ليس لديها أية تعليقات عن الأهداف الممكنة لعثل هذا المؤتمر (A/AC.167/1/Add.2) .

## اليابان

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٧٥ ]

ان آراء حكومة اليابان بشأن الاهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ما زالت كما قدمت في الوثيقة A/8817 ، المرفق الأول .

وفي هذا الصدد ، يتشرف الممثل الدائم لليابان أيضا بأن يشير الى بيانه الذي ألقاه في الجلسة ١٩ للجنة الخاصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، في ٤ نيسان / أبريل ١٩٧٥ . و خلاصة هذا البيان واردة في الوثيقة A/AC.167/SR.19 ، ونصها كالاتي :

" وقال السيد سايتوان آراء حكومته ، فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية المطروقة في أعمال اللجنة في عام ١٩٧٥ ، -معروفة جيدا . الا أنه من المهم جدا أن يؤكد من جديد أن اشتراك جميع الدول النووية أمر ضروري لنجاح أى مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ويتعيّن في أعمال اللجنة في المستقبل إقامة اتصال أكثر تنظيما مع الدول النووية . واقترح ادراج ذلك بين المسائل التي سيناقشها الفريق العامل " (A/AC.167/1/Add.1) .

## يوغسلافيا

[الأصل : بالانكليزية]

[ ١٤ نيسان / أبريل ١٩٧٥ ]

ان حكومة جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية تؤيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٦٠ ( د - ٢٩ ) الذي يدعو ، في جملة أمور ، جميع الدول الى افادتها بتعليقاتها على الاهداف الرئيسية السرجونة من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وتفسره على انه تعبير عن رغبة الأمم المتحدة ، أى الغالبية العظمى من بلدان العالم ، وجهودها الصادقة لعقد هذا المؤتمر في أقرب فرصة ممكنه ولان يحقق المؤتمر أفضل النتائج .

وان حكومة يوغسلافيا ان تستند الى موقفها المبين في ردها على الأمين العام للأمم المتحدة في ٣١ آب / أغسطس ١٩٧٤ ( A/8818 ) وان تأخذ في اعتبارها تطور العلاقات الدولية وعلى وجه الخصوص ، الحالة الراهنة المقلقة في مجال نزع السلاح ، تود أن تشير الى ما يلي :

( ١ ) انه على الرغم من رغبات العدد الأكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجهودها لتحقيق نتائج ايجابية في مجال نزع السلاح فان سباق التسلح لا يزال مستمرا بـسـلـ ويزداد شدة عاما بعد عام وذلك كما يتجلى في الزيادة الضخمة في النفقات العسكرية ، وفي اجراء المزيد من التطوير " للشبكات السلاحية " الحالية ولا سيما الاسلحة النووية ، وفي استحداث شبكات

جديدة أشد وأقوى ، وكذلك في حدوث زيادة كبيرة في الاستثمارات في مجال البحث العلمي للأغراض العسكرية . والمعلوم أن سباق التسلح يدور في المقام الأول بين أكبر وأغنى بلدان العالم ، ولكنه يفرض ، في الوقت ذاته ، على البلدان الصغيرة والمتوسطة والبلدان النامية ضرورة أن تخصص لأغراض التسليح فيها - بغية ضمان أمنها - موارد ضخمة هي في ميسر الحاجة إليها لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل الحادة .

• وان الحالة الدولية لتزايد تعقيدا بسبب تدهور الحالة الاقتصادية في العالم ولا سيما بسبب موقف البلدان النامية الحرج وعدم كفاية المساعدة المقدمة إليها ، وبسبب وجود مناطق نزعات تنشب فيها من حين لآخر منازعات حادة وحروب ، وبصفة خاصة بسبب الافتقار الى نظام أمن فعال ينسجم مع روح ميثاق الأمم المتحدة . ومن ثم تزداد الحاجة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يمكنه - شريطة الاعداد له على نحو تام - أن يساهم في وقف سباق التسلح وان يتخذ تدابير حاسمة ومخططة لوضع تدابير نزع السلاح موضع التنفيذ .

(٢) انه لا بد ، بالنظر الى طبيعة مشاكل نزع السلاح المعقدة ومجاليها وأهميتها بالنسبة للسلم والامن العالميين ، من دراسة كافة جوانب هذه المشاكل والتفاوض بشأنها في اطار الأمم المتحدة التي تعد أكثر محافل المجتمع الدولي عالمية وأهمها . وان حكومة يوغسلافيا ، وان كانت لا تتكر الجهود المبذولة لحل هذه المسائل خارج الامم المتحدة ، وبعض النتائج التي تم التوصل اليها في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ترى وجوب اضطلاع الأمم المتحدة بكامل المسؤولية عن الأنشطة والمفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح . وسيكون من الضروري في هذا الصدد اعادة تأكيد دور لجنة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح التي لم تتمكن من انجاز مهامها على الوجه الأكمل بالنظر الى الاتجاه الى تضيق الاطار الذي تجرى فيه المفاوضات . وانا ما رد الى الأمم المتحدة ما كان قد نيط بها من دور في هذا المضمار بموجب الميثاق ، فمن شأن ذلك أن يهيئ الظروف اللازمة لتحويل النتائج التي أمكن التوصل اليها حتى الآن والمتجسدة في العديد من قرارات الأمم المتحدة عن طريق الاتفاقيات وغيرها من الاتفاقات الى قواعد دولية ملزمة .

(٣) انه ورد في رد حكومة يوغسلافيا المؤرخ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٢ اقتراح بعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح في النصف الأول من عام ١٩٧٤ . وان حكومة يوغسلافيا ان تدرك الأسباب التي أدت الى عدم امكانية عقد المؤتمر في الفترة المذكورة آنفا فانها لا تزال ترى أنه لا بد من عقد المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة . ولهذا ، من الضروري أن يتم في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، عقب الفراغ من دراسة ردود الحكومات ومقترحاتها فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية المرجوة من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح وتقرير اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، تحديد جدول أعمال المؤتمر وموعداً مؤقتاً لانعقاده ، على أن تؤخذ في الاعتبار ضرورة تيسير اجراء استعدادات دقيقة وشاملة لهذا المؤتمر .

(٤) وان الحكومة اليوغسلافية ، ان تأخذ في اعتبارها ضرورة ايجاد حل عاجل لمشاكل نزع السلاح الحادة من أجل تهيئة الظروف لسلم وأمن داعمين ومستقرين للجميع ، في المقام الأول ،

وكذلك من أجل حل مشاكل دولية أخرى معقدة ، ترى أن أى مؤتمر عالمي لنزع السلاح ينبغي أن يقوم بتحليل لما اتخذ في إطار الأمم المتحدة والجهزة التي ترعاها المنظمة الدولية حتى الآن من تدابير وما تحقق من نتائج . وسيكون من الضروري في هذا الصدد صوغ مشاريع وثائق لتقدمها للدول المشتركة في المؤتمر .

( ٥ ) انه ينبغي ان تدعى جميع دول العالم الى الاشتراك في المؤتمر العالمي لنزع السلاح على قدم المساواة . كما ينبغي أيضا دعوة كافة المنظمات الدولية ومن بينها المنظمات غير الحكومية التي تعنى بمسألة نزع السلاح الى حضور المؤتمر بصفة مراقبين (A/AC.167/1) .

### اليونان

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٦ نيسان / أبريل ١٩٧٥ ]

ترى حكومة اليونان ان نزع السلاح نزعا حقيقيا وفعالا ، تحت رقابة دولية ، ينبغي أن يكون أحد الاهداف الرئيسية لاي مؤتمر دولي لنزع السلاح . ومن المفهوم أنه ينبغي ألا يقتصر أى نزع للسلاح من هذا القبيل على الاسلحة النووية ، وانما ينبغي أن يشمل أيضا الاسلحة التقليدية المستعملة في الحروب المحلية . كذلك ينبغي أن يكون حظر الاسلحة التي يتنافى استعمالها مع المبادئ الانسانية المقبولة عالميا ، مثل استعمال قنابل النابالم وما أشبهها ، أحد الاهتمامات الرئيسية للمؤتمر المذكور .

---

### كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

#### 如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

#### HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

#### COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

#### КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

#### COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

---